العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 266 January-February 2025
العدد 266 - يناير-فبراير (كانون الثاني وشباط) 2025

حرب تجارية أشعلها ترامب..
الرسوم الجمركية تنذر بأزمة اقتصادية عالمية

- تحالفات وشراكات عربية – إيطالية استراتيجية في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا
- خالد حنفي ضمن الشخصيات العربية الأكثر تأثيرا
- "اتحاد الغرف العربية" و"الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" ينظّمان مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص
- الاعتبارات الأخلاقية في تقدم الذكاء الاصطناعي

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

أحمد الزعابي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

علاء عمر العلي
المكلف بتسيير أمور
ومهام وأعمال اتحاد
غرف التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

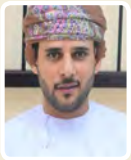

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

الحرب التجارية العالمية.. هل بدأت؟!

في الوقت الذي بدأت ملامح الحرب التجارية تتشكل بين كل من الصين والمكسيك وكندا من جانب، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب من جانب آخر، مما قد يؤجج الوضع الاقتصادي في تلك الدول، بسبب الرسوم الجمركية، فإنّ السؤال هل ما يفعله الرئيس الأمريكي مبرر باعتقاده أنّ الولايات المتحدة واقعة تحت غبنٍ تجاري، وبأن الدول "تستغل" الولايات المتحدة؟

الإجابة ربما لا، والسبب أن الولايات المتحدة ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمسك بمفاصل التجارة العالمية، وتحقق مكاسباً عند كل منعطف. ولعل النقطة الأبرز التي تجعل اعتقاد الرئيس ترامب غير منصف، هو تركيزه على الميزان التجاري السلعي، والسلعي فقط، في حين أن الميزان التجاري يتكون من سلع وخدمات.

والأهم أن التجارة الدولية على مدى الثمانين عاما الماضية، عقب انقضاء الحرب العالمية الثانية، تحولت تحولاً مهولاً لصالح تجارة الخدمات، وكان كذلك تحولاً لصالح الولايات المتحدة الأميركية. ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت "السلع" تسيطر على التجارة الدولية، وتمثل الخدمات آنذاك ما يقارب 15 في المئة من قيمة الصادرات الدولية في العام 1950، ونحو 12 في المئة من الصادرات الأميركية، بالأسعار الثابتة. فضلاً، عن أنه في ذلك الوقت كان الاقتصاد الأميركي مصنع العالم، واستفادت الصادرات الأميركية من خطة مارشال لإعادة بناء أوروبا، مما عزز وضع صادراتها، وجعل حصة الصادرات الأميركية تزيد على 15 في المئة من الصادرات السلعية عالمياً. وبالمقارنة، فخلال ثمانين عاماً تطورت هيكلية التجارة الدولية؛ فقد برزت قوى اقتصادية قادرة على التصدير والمنافسة وفي مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي، فأصبح القلق المؤرق للولايات المتحدة يكمن في الحفاظ على تفوقها في الإنتاجية كما كان الوضع عليه عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تمثل الصادرات الأميركية نحو 10 في المئة من الصادرات السلعية الدولية. كذلك نما نصيب الخدمات من التجارة العالمية؛ ونمت صادرات الولايات المتحدة الأميركية من الخدمات، إذ تقدر حصتها حالياً بحوالي 32 في المئة من تجارة الخدمات عالمياً، أي أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة في تجارة الخدمات تضاعفت أكثر من الضعفين (من 12 في المئة إلى 32 في المئة خلال الفترة 1950 حتى العام 2024)، وهذه ليس عليها ضرائب جمركية، وقد تخضعها الدول لأنواع متفاوتة من الضرائب لاسيما ضرائب الاستقطاع.

وهكذا، يمكن القول إنّ تركيز الرئيس ترامب على الميزان التجاري في السلع واتخاذه إجراءات منفردة لزيادة الرسوم الجمركية، سيكون له تبعات مزعزعة على هيكلية التجارة العالمية، ولعل قصد ترامب إحداث زعزعة لإعادة توزيع حصص التجارة السلعية بما يعزز الصادرات الأميركية ويحد من الواردات الأميركية وبذلك يرتفع صافي الصادرات ويعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

لكن هناك مؤشرات أن الأمر قد لا يقف عند ذلك الحد، إذ سيكون لقرار الرئيس الأمريكي تبعات جسيمة، مؤداها إعادة تشكيل التجارة الدولية ومعها إعادة نقل وهيكلة سلاسل الامداد وبالتالي تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا يعادل حرب عالمية تجارية غير مسبوقة منذ الحقبة التي اتبعتها القوى الاستعمارية في القرن السادس عشر وما بعده، ومبدأها "التجارة ولا شيء يهم سوى التجارة".

أمام هذا الواقع فإنّ ما يهم في نهاية المطاف هو إبقاء خطوط التجارة مفتوحة أمام الصادرات الأميركية لتفادي الرسوم الجمركية العالية. ومما تقدم يمكن القول إنّ انكفاء الولايات المتحدة باستخدام سلاح الرسوم الجمركية لجَرّ الاستثمارات، سيؤدي بالمقابل إلى حرب تجارية وإعادة تشكيل التكتلات التجارية لتكون الولايات المتحدة خارجها. كما سيؤدي فرض رسوم جمركية هائلة إلى إعادة تشكيل العلاقة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي. والأهم من ذلك ما سيحدثه شرخ الرسوم الجمركية من تقارب بين الاتحاد الأوروبي والصين، مما قد يضطر الرئيس ترامب إلى إيجاد تحالفات تجارية متعددة المرتكزات لشركائه وحلفائه في العالم، لتصبح محاوراً (دولاً وتكتلات) هي الأكثر رعاية MFN بما يعني توقيع اتفاقات تجارية واستثمارية تفضيلية، لكن سيبقى اهتمامه الأول والأخير ميزان المدفوعات.

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

حرب تجارية أشعلها ترامب.. الرسوم الجمركية تنذر بأزمة اقتصادية عالمية

منتدى الأعمال العربي- الإيطالي ينعقد في روما

خالد حنفي ضمن الشخصيات العربية الأكثر تأثيرا

"اتحاد الغرف العربية" و"الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" ينظّمان مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

حرب تجارية أشعلها ترامب.. الرسوم الجمركية تنذر بأزمة اقتصادية عالمية 9

نشاط الاتحاد

- منتدى الأعمال العربي- الإيطالي ينعقد في روما 16
- خالد حنفي ضمن الشخصيات العربية الأكثر تأثيرا 18
- "اتحاد الغرف العربية"و"الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" ينظّمان مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص 22

مؤتمرات

مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول.. تعاون وتكامل اقتصادي ولوجستي 26

مقال

- الاعتبارات الأخلاقية في تقدم الذكاء الاصطناعي 30
- الحكومة الإلكترونية السعودية ضمن الرؤية الاستشرافية لسنة 2030 35

أخبار 40

JOINT CHAMBER

- ARAB ITALIAN BUSINESS FORUM – ROME 54

مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول.. تعاون وتكامل اقتصادي ولوجستي

الاعتبارات الأخلاقية في تقدم الذكاء الاصطناعي

العدد 266 - يناير-فبراير (كانون الثاني وشباط) 2025
Issue No. 266 January - February 2025

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

حرب تجارية أشعلها ترامب..
الرسوم الجمركية تنذر بأزمة اقتصادية عالمية

إعداد: محمد مزهر – اتحاد الغرف العربية

بدأت ملامح الحرب التجارية تتشكل بين كل من الصين والمكسيك وكندا من جانب، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب من جانب آخر، مما قد يؤجج الوضع الاقتصادي في تلك الدول، بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب. فعلى الرغم من فترة السماح ومدتها شهرا التي أعطتها الولايات المتحدة لكل من المكسيك وكندا، مقابل فرض الصين رسوما جمركية بنسبة 15 في المئة على وارداتها من الفحم والغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، بعدما فرضت واشنطن رسوما بنسبة 10 في المئة على البضائع الصينية، فإنّ تأثير هذه الخطوات لن يكون محصورا بالدول المستهدفة، بل سيتعداه إلى دول الاتحاد الأوروبي التي هددها أيضا الرئيس ترامب بفرض رسوم جمركية عليها، وإلى باقي دول العالم، حتى أنّ الولايات المتحدة لن تنجو من خطوات ترامب الذي اعترف بأنّ الأمريكيين قد يشعرون بألم اقتصادي بسبب الرسوم الجمركية التي تمّ فرضها على كندا والمكسيك والصين، معتبرا أنّ «تأمين المصالح الأمريكية يستحق هذا الثمن».

ومن المتوقع أن يرى المستهلكون الأمريكيون ارتفاعًا في أسعار البنزين، نتيجة قرار الرئيس دونالد ترامب، بفرض رسوم جمركية على النفط الكندي والمكسيكي.

وتعكس الزيادة المحتملة في أسعار الوقود الطبيعة ذات الحدين للحماية التجارية التي فرضها ترامب، وتهدف إلى تعزيز الأعمال التجارية المحلية والضغط على جيران الولايات المتحدة للحد من الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، لكنها ستتعارض أيضًا مع وعوده بمعالجة التضخم. إذ تستورد الولايات المتحدة نحو 4 ملايين برميل يوميًا من النفط الكندي، 70 في المئة منها تتم معالجتها في مصافي التكرير بالغرب الأوسط. بينما تستورد أكثر من 450 ألف برميل يوميًا من النفط المكسيكي، خاصة لمصافي التكرير المتمركزة على طول ساحل خليج المكسيك في الولايات المتحدة.

وتعني الرسوم الجمركية على هذه الواردات ارتفاع تكاليف تصنيع الوقود النهائي مثل البنزين، الذي من المرجح أن ينتقل الكثير منه إلى المستهلكين الأمريكيين، ما يؤدي إلى تفاقم أزمة تكلفة المعيشة الحادة بالفعل، حيث تعدّ الصين والمكسيك وكندا مسؤولة عن أكثر من 40 في المئة من الواردات إلى أمريكا، العام الماضي.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال ولايته الأولى، فرض تعريفات جمركية بنسبة 25 في المئة على واردات الصلب و10 في المئة على واردات الألمنيوم من الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، مما أثار حربًا تجارية مع الاتحاد الأوروبي، الذي رد بفرض تعريفات على السلع الأميركية بلغت قيمتها حوالي 6 مليارات دولار. ويبدو أنّ الاتحاد الأوروبي سيحذو ذات الحذو في حال فرضت الولايات المتحدة الأميركية رسوما جمركية جديدة، حيث حذّرت المفوضية الأوروبية من أنها مستعدة للرد مجددًا إذا فرض ترامب تعريفات هذه المرة. مع الإشارة إلى أنّه في عام 2023، صدّر الاتحاد الأوروبي سلعًا بقيمة 576.3 مليار دولار، أي ما يقارب 20 في المئة من إجمالي صادراته، إلى الولايات المتحدة، وفقًا لبيانات مكتب الإحصاء الأميركي، مما يجعل الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد.

التوترات التجارية

تعتمد الولايات المتحدة بشكل كبير على استيراد العديد من المنتجات والسلع والمواد الخام التي تدخل في صناعاتها المحلية، ويتم تصديرها بعد ذلك. وسيؤدي بالتالي أي فرض للتعريفات الجمركية على الدول المصدرة إلى:

- ارتفاع في فاتورة واردات الولايات المتحدة على المدى القصير، إذ ستواجه الشركات المصنعة تكاليف أعلى للحصول على المواد الخام المستوردة، ما سيفضي إلى رفع أسعار المنتجات النهائية الأميركية، وبالتالي فقدان تنافسيتها أمام السلع العالمية ذات التكلفة الأقل محليًا وعالميًا.
- تحذيرات من تفاقم العجز في الميزان التجاري الأميركي، إذ تصبح الصادرات الأميركية أقل جاذبية في الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكلفتها، بينما تبقى الواردات مرتفعة لتعويض النقص في الإنتاج المحلي. والأرقام الحالية مثيرة للقلق، إذ ارتفعت قيمة واردات الولايات المتحدة إلى 3.1 تريليون دولار عام 2023 مقارنة بـ2.3 تريليون دولار عام 2017.

وأمام هذه الواقع، فإنّ السؤال الجوهري يتمحور حول ما الذي يمكن أن يحدث إذا تم تطبيق تعريفات ترامب؟ والإجابة

على ما يبدو واضحة، وهي: ارتفاع التضخم، وتباطؤا في النمو، وتأثير سلبي على قدرة الاقتصاد الأميركي على المنافسة عالميًّا. بالإضافة إلى خلط أوراق بنك الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي)، وربما تتعثر قدرته على المضي في مسار خفض الفائدة، والاضطرار إلى استمرار العمل بالسياسات النقدية المشددة في الولايات المتحدة.

وبالتالي فإنّ ترامب الذي يهدف من خلال سياساته الاقتصادية إلى تحقيق منفعتين: المنفعة الأولى وهي الضغط على الشركاء التجاريين للوصول إلى اتفاقيات مرضية له، كما فعل خلال ولايته الأولى، إذ استخدم هذا النوع من الضغط لتحقيق فوائد إضافية بعيدة عن المجال الاقتصادي. والمنفعة الثانية تعزيز الصناعة المحلية وتقليل حجم فاتورة الواردات. فإنّ هذه الطموحات التي تبدو إيجابية ومشروعة لأي رئيس، لكنّ تحقيقها يجب أن يتم من خلال سياسات اقتصادية مدروسة تعمل على دعم الإنتاج المحلي وسد الفجوات الاقتصادية بدلاً من شن حروب تجارية وفرض رسوم جمركية. ففرض التعريفات على السلع المستوردة سيؤدي في النهاية إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية التي يستهلكها المواطن الأميركي، ما يزيد من التضخم ويؤثر سلبًا على الإنفاق وعلى الاقتصاد بشكل عام. وهذه الفجوة الاقتصادية التي يحاول ترامب سدها لن تتم بطريقة صحية ومستدامة، بل ستؤدي إلى نتائج عكسية تنعكس سلبًا على الاقتصاد الأميركي والمواطن.

ولأنّ الأرقام تبقى دائما خير برهان، فإنّه هل تتحمل أميركا فرض رسوم جمركية على الواردات؟ في ما يلي سوف نستعرض أهم أرقام الواردات الأميركية من أهم 3 شركاء تجاريين لها، ومنها نستطيع معرفة إذا ما تتحمل الولايات المتحدة فرض تعريفات جمركية عليها وتأثير ذلك على الداخل الأميركي:

الصين

تمثل المنتجات القادمة من الصين 14 في المئة من إجمالي الواردات الأميركية، إذ استوردت منها الولايات المتحدة سلعًا بقيمة 448 مليار دولار في العام الماضي، بينما بلغت صادراتها إلى الصين ما يقارب 148 مليار دولار، مما يعني عجزاً تجاريًّا في صالح الصين يصل الى 300 مليار دولار تقريبًا.

وتشمل الواردات من الصين أجهزة إلكترونية، والأثاث، والملابس، وألعاب الأطفال، ومواد وسيطة مهمة مثل مكونات السيارات، ومكونات الأدوية؛ فعلى سبيل المثال يأتي ما يقارب من 80 في المئة من المواد الفعالة لبعض الأدوية من الصين.

المكسيك

أصبحت المكسيك أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث يصل حجم التجارة الإجمالية بينهما إلى 800 مليار دولار سنويًّا تقريبًا، إذ استوردت الولايات المتحدة بضائع من المكسيك بقيمة 480 مليار دولار تقريبًا، بينما بلغت صادراتها إلى المكسيك ما يقارب 323 مليار دولار تقريبًا، مما يعنى عجزاً أميركيًّا 157 مليار دولار تقريبًا. وتتضمن الواردات الأميركية من المكسيك السيارات والآلات، والمعدات الكهربائية والمنتجات الزراعية، ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى أن ثلث استهلاك الولايات المتحدة من الطماطم يأتي من المكسيك فقط.

كندا

تعدّ كندا أكبر مورّد للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، ويسعى ترامب إلى فرض تعريفات جمركية بنسبة 25 في المئة. في حين بلغت قيمة واردات الولايات المتحدة 431 مليار دولار تقريبًا، منها صادرات طاقة إلى الولايات المتحدة بما يقارب 122.83 مليار دولار، وبالتالي فإنّ فرض مثل هذه التعريفات على تلك الواردات سيؤدي إلى زيادة تكاليف الطاقة على المستهلك الأميركي بما يقارب 6 إلى 10 مليارات دولار سنويًّا. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر كندا مصدراً رئيسيًّا للأخشاب التي تغطي ما يقارب 25 في المئة من احتياجات الولايات المتحدة.

وبالتالي إذا تم فرض هذه التعريفات الجمركية، ستتأثر العديد من القطاعات في الدول الشريكة بشكل كبير، وقد تشهد بعض هذه الدول ركودًا اقتصاديًّا وربما حالات إفلاس في قطاعات حيوية. حيث من المتوقع كذلك أن ترد هذه الدول بإجراءات مضادة، مثل فرض تعريفات على الواردات الأميركية؛ فعلى سبيل المثال، تشكل الصين 31 في المئة من قطاع التصنيع العالمي، بينما تسهم الولايات المتحدة بنسبة 16 في المئة منه، لذا فأي صراع تجاري بين الطرفين سيؤدي إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة.

التداعيات المحتملة: ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة في

الولايات المتحدة

إنّ فرض ضرائب جمركية إضافية على الواردات الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل الولايات المتحدة، حيث ستنعكس هذه الرسوم بشكل مباشر على تكلفة السلع والخدمات، مما يزيد الضغوط التضخمية على الاقتصاد الأمريكي. ومع ارتفاع التضخم، من المحتمل أن يضطر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، مما قد يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي الأمريكي وتأثير ذلك على الأسواق المالية العالمية.

وبالفعل بدأت هذه التداعيات تظهر في سوق السندات طويلة الأجل، حيث سجلت عائدات السندات الأمريكية ارتفاعًا واضحًا، مما يعكس قلق المستثمرين من آثار هذه السياسات التجارية. كما أن جزءًا من هذه التداعيات سيمتد إلى أوروبا، حيث يمكن أن يضعف اليورو نتيجة للتغيرات في السياسة النقدية الأمريكية وانخفاض النشاط التجاري العالمي بسبب تصاعد النزاعات التجارية.

تداعيات جيوسياسية

قد تستخدم الصين حالة عدم اليقين بشأن سياسة الولايات المتحدة للاستحواذ على حصة في السوق على حساب المصدرين الأميركيين. ويمكن أن تؤدي الاضطرابات في صادرات المنتجات النفطية الأمريكية أيضًا إلى تداعيات جيوسياسية في أميركا اللاتينية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمنافسة بين الولايات المتحدة والصين. حيث تفتقر العديد من دول أميركا اللاتينية إلى القدرة على التكرير المحلي وتعتمد على الولايات المتحدة لتلبية احتياجاتها من أمن الطاقة.

وللتحوط ضد تقلبات السياسة الأميركية، قد تبحث دول أميركا اللاتينية عن ترتيبات أخرى، بما في ذلك العثور على مورّدين بدلاء. وإذا أصبحت المنتجات النفطية الأميركية أقل جاذبية للمستوردين، فقد تحاول الصين استغلال الفرصة. فالصين هي أكبر سوق للتكرير في العالم من حيث القدرة، وقد تكون طلبات الوقود المحلي مثل البنزين والديزل قد وصلت إلى ذروتها بالفعل بسبب مزيج من السيارات الكهربائية والغاز الطبيعي المسال للنقل. وبالتالي، قد تسعى المصافي الصينية بشكل متزايد إلى تصدير المنتجات النفطية إلى الخارج، بما في ذلك إلى أمريكا اللاتينية، وذلك على الرغم من أن صادرات الوقود العالمية للصين تخضع حاليا لحصص التصدير.

تأثيرات على قطاع الذكاء الاصطناعي والقدرات العسكرية

قد تؤدي الرسوم الجمركية على الطاقة الكندية إلى التأثير سلبًا على تطور قطاع الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة وقدراتها العسكرية. ففي عام 2023، استوردت الولايات المتحدة 33 تيراوات ساعة من الكهرباء من كندا، ما ساعد في تشغيل مراكز البيانات التي تدعم الذكاء الاصطناعي. وبحسب المجلس الأطلسي الأميركي، فإنّه إذا ارتفعت أسعار الكهرباء، فقد يؤثر ذلك على قدرات الولايات المتحدة في هذا المجال. علاوة على ذلك، تعتبر كندا مصدرا رئيسيا لبطاريات «الليثيوم أيون» التي تستخدم في تطبيقات متعددة بما في ذلك الطائرات بدون طيار. وبالتالي، فإن فرض الرسوم الجمركية على هذه البطاريات قد يقلل من القدرات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها.

توتر في سوق العملات والأسهم

وأثارت قرارات ترامب بفرض تعريفة بنسبة 25 في المئة على الواردات من المكسيك وكندا (رغم تجميد القرار لمدة شهر لاستكمال المفاوضات) صدمة في أسواق الصرف الأجنبي، مما أدى إلى تراجع عملات البلدين مقابل الدولار الأميركي. وبحسب وكالة بلومبيرغ، ارتفع الدولار الأميركي بشكل حاد منذ انتخاب ترامب، وذلك بسبب توقعات المستثمرين بأن الرسوم ستدعم الدولار نتيجة لارتفاع الأسعار التي ستبقي معدلات الفائدة الأميركية مرتفعة.

في المقابل، تأثرت العملات الكندية والمكسيكية بشكل كبير. حيث خسر الدولار الكندي حوالي 6 في المئة مقابل الدولار الأميركي في الربع الأخير من العام الماضي، وبلغ أدنى مستوى له منذ عام2020 . وإذا فرضت الرسوم بنسبة 25 في المئة، فقد يواجه الدولار الكندي مزيدًا من الانخفاضات، ما سيجبر بنك كندا على خفض معدلات الفائدة بشكل أكبر، مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي عميق.

أما بالنسبة للمكسيك، فقد تحمّلت العملة المكسيكية العبء الأكبر من الضغوط في الأسواق الناشئة، حيث شهدت أسوأ عام لها مقابل الدولار منذ الأزمة المالية العالمية. وفي حال المضي

قدما في قرار فرض التعريفات الجمركية، فمن المرجّح أن يفقد «البيزو» المكسيكي حوالي 10 في المئة من قيمته مقابل الدولار.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

في وقت يشغل فيه البيت الأبيض نفسه بمسألة خفض أسعار المواد الغذائية المرتفعة، فإن الرسوم المهددة ستؤثر على أكثر من 75 مليار دولار من الواردات الزراعية المستوردة من البلدين.

فالواردات من المكسيك، تشمل أكثر من 34 مليار دولار من الفواكه والخضروات، وحوالي 4 مليارات دولار من السكر والمنتجات الاستوائية، وأكثر من3 مليارات دولار من المواشي واللحوم، بالإضافة إلى الحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان والدواجن، وذلك فقًا لبيانات وزارة الزراعة الأميركية.

ومن كندا، تستورد الولايات المتحدة أكثر من 10 مليار دولار من الفواكه والخضروات، و9 مليار دولار من الحبوب والأعلاف، و6.5 مليار دولار من بذور الزيت، و6 مليار دولار من المواشي واللحوم، و4.5 مليار دولار من السكر والمنتجات الاستوائية.

كما أنّ المكسيك وكندا تعدّان أكبر سوقين للواردات الزراعية الأميركية، مما يضع المزارعين الأميركيين في الخطوط الأمامية لأي رد انتقامي.

زيادة أسعار السيارات

سيتأثر قطاع السيارات الأميركي بشدة من الرسوم الجمركية. ففي العام الماضي، استوردت الولايات المتحدة أكثر من 126 مليار دولار من السيارات وقطع غيار السيارات من المكسيك و46 مليار دولار من كندا. وجراء الخوف من تأثير فرض الضرائب على قطاع السيارات في الولايات المتحدة، فقد طالب «مجلس السياسات الأميركية للسيارات»، الذي يمثل شركات «فورد» و«جنرال موتورز» و«ستيلانتيس»، باستثناء السيارات وقطع غيار السيارات التي تتوافق مع قواعد التجارة الصارمة في اتفاقية الولايات المتحدة–المكسيك–كندا من الرسوم الجمركية بنسبة 25 في المئة.

وبدورها أعلنت غرفة التجارة الأمريكية عن معارضتها للرسوم الجمركية، محذرة من أن "هذه الرسوم لن تحل مشاكلنا الحدودية، بل ستؤدي إلى زيادة الأسعار، مما يكلف الأسرة الأميركية النموذجية أكثر من 1000 دولار، مع الإضرار الكبير بالمصنعين والمزارعين الأميركيين».

أوروبا بين الترقب والرد المحتمل على الرسوم الأمريكية

على الرغم من أنّ النهج الاقتصادي الأمثل هو بعدم الرد على الرسوم الجمركية من حيث المبدأ، إلا أنّ الواقع السياسي

قد يفرض ردودًا انتقامية من جانب الدول المتضررة، خاصة أن الاتحاد الأوروبي لن يقبل الخضوع للضغوط التجارية الأمريكية. حيث تمتلك أوروبا نفوذًا اقتصاديًا كبيراً بفضل سوقها الموحدة التي تضم أكثر من 400 مليون مستهلك، مما يجعلها قادرة على اتخاذ تدابير مضادة إذا لزم الأمر.

وبالفعل بدأت المفوضية الأوروبية في دراسة إمكانية فرض رسوم جمركية مضادة على المنتجات الأمريكية، خاصة في القطاعات التي قد تؤثر على الاقتصاد الأمريكي بشكل مباشر، مثل الصناعات التكنولوجية، والسيارات، والزراعة. وقد قام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة، حيث بدأ التضخم في منطقة اليورو يقترب من هدف البنك المركزي البالغ 2 في المئة، وهو ما يساهم في تحفيز الاقتصاد الأوروبي وسط المخاطر التي تشكلها التوترات التجارية العالمية، والتي يمكن أن تؤثر على الصادرات الأوروبية والنمو الاقتصادي بشكل عام.

وتعد التجارة الأميركية–الأوروبية في صناعة السيارات ركيزة مهمة لنجاح صناعة السيارات الأوروبية، ففي عام 2023، صدّرت شركات السيارات الأوروبية سيارات وقطع غيار بقيمة 56 مليار يورو إلى الولايات المتحدة، مما يمثل 20 في المئة من إجمالي قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي في قطاع السيارات. وهذا يجعل الولايات المتحدة الوجهة الأولى لصادرات السيارات الأوروبية، مما يترك الصناعة عرضة بشكل كبير لتهديدات التعريفات من إدارة ترامب الثانية.

وبالتالي هذه ليست قضية صغيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، إذ يوفّر قطاع السيارات في التكتّل 13.8 مليون وظيفة، بما في ذلك في سلاسل التوريد المباشرة والمترابطة. وأي اضطراب في هذه الصناعة الرئيسية سيكون له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الأوروبي الأوسع. وهناك مخاوف بأن يقوم ترامب بفرض تعريفات جمركية بنسبة 25 في المئة على واردات السيارات من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بالتعريفة الحالية البالغة 2.5 في المئة، مما سوف يرفع تكلفة السيارات الأوروبية في السوق الأميركية، ويجعلها أقل قدرة على المنافسة من حيث السعر مقارنة بالسيارات الأميركية والبدائل غير الأوروبية. وسوف تكون النتيجة حتما، انكماشا حادا في صادرات السيارات الأوروبية إلى الولايات المتحدة، السوق الرئيسي للسيارات المصنوعة في الاتحاد الأوروبي.

تأثير قرارات ترامب اقتصاديا على البلدان العربية؟

أفرز فوز الرئيس الأميركي دونالد ترامب بفترة رئاسية جديدة، تداعيات اقتصادية واسعة النطاق، ليس فقط على المستوى المحلي في الولايات المتحدة، ولكن أيضًا على الاقتصادات العالمية، بما في ذلك الاقتصادات العربية. ومن المتوقع أن تؤثر سياسات وقرارات ترامب الاقتصادية والتجارية في عدة مجالات تتعلق بالعالم العربي، مثل النفط، والاستثمارات الأجنبية، والسياسات التجارية، والمساعدات الاقتصادية.

وبينما ستشكّل ولاية ترامب الرئاسية الجديدة تحديًا كبيراً للاقتصادات العربية، فإنّه يتعين على الدول العربية اتخاذ استراتيجيات أكثر مرونة وتنوعًا للتعامل مع التغيرات المحتملة في العلاقات التجارية والاستثمارية مع الاقتصاد الأكبر في العالم. وبالنظر إلى تنوع الدول العربية وتباين اقتصاداتها، من المتوقع أن تختلف الآثار من دولة إلى أخرى، حيث ستبقى الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعًا والأقل اعتمادًا على النفط في وضع أفضل للتكيف مع أي سياسات اقتصادية أميركية جديدة قد تطرأ.

أحد أهم المجالات التي قد تتأثر بسياسات الرئيس ترامب، هي قطاع النفط والطاقة، إذ يُعد ترامب من الداعمين للسياسات التي تروّج لزيادة إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة، ما يعزز موقع أميركا مصدراً للطاقة، ويضع ضغطًا على أسعار النفط العالمية. وفي هذا السياق، قد تواجه الدول العربية المنتجة للنفط، وبخاصة دول الخليج، تحديات اقتصادية تتمثل بتراجع الأسعار وتباطؤ الطلب العالمي على النفط. ونتيجة لذلك، قد تتأثر موازنات هذه الدول وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية المحلية، وتحقيق التوازن المالي.

كذلك ترتبط ولاية ترامب الجديدة بسياسات قد تؤدي إلى تعزيز الضغط على الاستثمارات الأجنبية، حيث سعى خلال فترة رئاسته السابقة لفرض ضرائب وعقوبات تجارية على دول يعتبرها منافسة أو تهدد المصالح الأميركية، وقد يدفع هذا الوضع المستثمرين في الدول العربية إلى اتخاذ تدابير أكثر حذراً في التعاملات الاقتصادية

مع الولايات المتحدة، خصوصاً في القطاعات الحساسة مثل التكنولوجيا والطاقة.

ومن المرجح أن تتأثر استثمارات الشركات العربية في أميركا، وكذلك استثمارات الشركات الأميركية في الدول العربية، في حال تصاعُد التوترات التجارية بين الجانبين. وقد تكون تجارة السلع والخدمات هي الأخرى من المجالات التي تتأثر بسياسات ترامب، في حال تبنيه سياسات تجارية صارمة، من خلال فرض تعريفات جمركية على الواردات، ما قد يكون له آثار سلبية على الدول العربية التي تعتمد على التصدير إلى الأسواق الأميركية.

وعلى سبيل المثال، الدول التي تصدر منتجات زراعية أو صناعية إلى أميركا قد تواجه عقبات في ترويج منتجاتها بسبب زيادة التعريفات الجمركية أو القيود التجارية التي تفرضها السياسات الحمائية. كذلك فإن دعم ترامب للصناعات الأميركية قد يعزز تنافسية الشركات الأميركية على حساب الشركات الأجنبية، بما في ذلك الشركات العربية.

أما على صعيد المساعدات الاقتصادية والعلاقات الدبلوماسية، فقد تؤثر سياسات ترامب في الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى بعض الدول العربية، إذ سبق لترامب أن اتبع سياسة تقليل المساعدات الخارجية، وقد يستمر في ذلك، ما يجعل بعض الدول العربية، وبخاصة تلك التي تعتمد على الدعم المالي الأميركي، عرضة للتقلبات الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، فإن التقلبات المحتملة في السياسة النقدية الأميركية تحت إدارة ترامب قد يكون لها تأثير مباشر في الاقتصادات العربية، خصوصاً في ما يتعلق بسعر صرف الدولار الأميركي وأسعار الفائدة. وإذا عاود ترامب ضغوطه على بنك الاحتياط الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة بشكل أكبر، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل عوائد الاستثمارات بالدولار، ما يؤثر بالدول العربية التي تربط عملاتها بالدولار أو تعتمد على الدولار في عملياتها التجارية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن خفض أسعار الفائدة قد يشجع رؤوس الأموال على الخروج من الأسواق العربية، ما يترك بعضها عرضة لتراجع في السيولة المالية والاستثمارات الأجنبية.

وإلى جانب ذلك، يمكن أن يبرز تحديا إضافيا يتمثل باستمرار سياسة ترامب المتشددة تجاه الصين، التي قد تؤدي إلى إعادة تشكيل سلاسل التوريد العالمية. وفي هذا السياق، قد تجد الدول العربية فرصًا في لعب دور أكبر بصفة وسيط تجاري أو مركز صناعي جديد للشركات التي تسعى لتجنب التعريفات الأميركية على السلع الصينية.

وقد يشجع هذا الدول العربية، وخصوصاً تلك التي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي باعتبارها بوابة إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية، على تعزيز قدراتها اللوجستية والبنية التحتية لجذب الشركات العالمية التي تبحث عن مواقع جديدة للإنتاج والتوزيع.

ختامًا، في ظل هذه السياسات التجارية التي يسعى ترامب إلى تطبيقها، فإن العالم قد يواجه فوضى تجارية تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي عالمي قد يتبعه ركود سيؤثر على كافة الدول وأسواق المال وأسعار السلع والنفط سلبًا.

منتدى الأعمال العربي- الإيطالي ينعقد في روما:

دعوات لتحالفات وشراكات عربية – إيطالية استراتيجية في قطاعات الصناعة والتكنولوجيا

أكّد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سمير ماجول، خلال افتتاح أعمال المنتدى الاقتصادي العربي – الإيطالي الذي عقد في روما– إيطاليا، بتنظيم مشترك بين الغرفة العربية الإيطالية المشتركة واتحاد الغرف العربية، وبحضور أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيس الغرفة العربية الإيطالية المشتركة بيترو باولو رامبينو، ورئيس اتحاد الغرف التجارية الإيطالية أندريا بريتي، وعميدة السفراء العرب في روما السفيرة أشمان عبد الحميد الطوقي، بالإضافة إلى شخصيات رسمية واقتصادية من الجانبين العربي والإيطالي، أنّ "المنطقة العربية وايطاليا تواجهان اليوم تحديات معقدة وغير مسبوقة، مثل تغيّر المناخ، وتسارع التحول الرقمي، والحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تمثل أيضاً منصات انطلاق لفرص واعدة تتيح لنا إعادة رسم ملامح تعاوننا وتعزيز نقاط قوتنا المشتركة، بما يساهم في تحقيق قيمة مضافة تمتد عبر الحدود".

نوّه رئيس اتحاد الغرف العربية إلى أهميّة "تسليط الضوء على ثلاثة ركائز أساسية لتعاوننا المشترك، الركيزة الأولى تقوم على الاستدامة كأولوية استراتيجية، حيث أنّ مواجهة تحديات ندرة الموارد المائية والتغيرات المناخية تتطلب اعتماد تقنيات مبتكرة، مثل الزراعة الذكية والطاقة المتجددة، مما يمنحنا الفرصة لقيادة التحول نحو تنمية مستدامة عالمياً. أما الركيزة الثانية فتقوم على التحول التكنولوجي، حيث أنّ المزج بين الخبرة الإيطالية في التكنولوجيا المتقدمة ورؤية العالم العربي التنموية الطموحة يمثل أساساً قوياً لابتكار حلول تعزز مرونة اقتصاداتنا وتجعلها قادرة على مواجهة تحديات المستقبل. بينما تقوم الركيزة الثالثة على الاستثمار في العنصر البشري إذ يبقى الإنسان هو المورد الأكثر قيمة في شراكتنا، من خلال تعزيز التعليم، وتطوير المهارات، وتعزيز التبادل المعرفي بين منطقتينا، لنضمن بناء مجتمعات أكثر شمولاً وقوة".

وشدد على أنّ "اتحاد الغرف العربية يواصل التزامه بدعم التكامل الاقتصادي وتعزيز المبادرات التي تُسهم في تحقيق الازدهار المشترك. وفي هذا الإطار، تُعد إيطاليا شريكًا استراتيجيًا ومسارًا حيويًا للابتكار والنمو المستدام".

خالد حنفي

من جانبه أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد

حنفي أنّ "منتدى الأعمال الإيطالي العربي يمثّل منصة حيوية لبناء علاقات تجارية متميزة، حيث شهدنا عام 2023 فقط تجاوز حجم التجارة بين إيطاليا والدول العربية 50 مليار يورو، بزيادة قدرها 12 في المئة مقارنة مع العام 2022".

وشدد على أنّ "النمو الملحوظ يعكس مدى الإمكانيات الواعدة التي يمكننا استثمارها، خاصة في مجالات حيوية مثل التمويل المستدام، البنية التحتية، والتحول الرقمي"، لافتا إلى أنّ "شراكتنا لم تعد اليوم خياراً بل ضرورة. فمع توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 4.1 في المئة هذا العام، وتربّع إيطاليا في المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، أصبح الوقت مثالياً لتعميق شراكاتنا وتوسيع تأثيرها. ويأتي هذا المنتدى بمثابة مساحة للنقاش وأداة لتعزيز رؤية مشتركة. فمن الابتكارات الإيطالية في تقنيات البناء الأخضر، إلى التطورات الزراعية التقنية في العالم العربي لمواجهة ندرة المياه، فإنّ كل قطاع نناقشه اليوم يسهم في تعزيز أسس التنمية المستدامة".

ولفت أمين عام الاتحاد إلى أنّ "رؤيتنا في اتحاد الغرف العربية تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود، لتحقيق نمو صامد وشامل. من خلال مبادرات مثل "خطة ماتيي"، إذ نحن على أعتاب مرحلة جديدة من التعاون، لا تقتصر على إيطاليا والدول العربية فحسب، بل تمتد أيضاً لتشمل جيراننا في القارة الإفريقية. وبذلك، نعالج قضايا ملحة مثل التكيف مع تغير المناخ وتحقيق النمو العادل والشامل".

أحمد أبو الغيط

من جهته أكّد أمين عام جامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، على عمق العلاقات العربية – الإيطالية الضاربة في الجذور، منوّها بتطوّر العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في السنوات الأخيرة، ومعتبرا أنّ "مواقف إيطاليا تجاه القضايا العربية هي مواقف متوازنة، وقد برز ذلك بوضوح خلال الآونة الأخيرة، ولا سيّما خلال الحرب على غزّة ولبنان، وهذا ما يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من التعاون والفرص الواعدة على صعيد المشاريع الاقتصادية والتنموية المختلفة والمتنوعة التي تحقق أهداف الجانبين العربي والإيطالي".

ونوّه إلى أنّه "في الوقت الذي تحتاج فيه المنطقة العربية إلى اكتساب خبرات جديدة في المجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا المتقدمة، فإن الجانب الإيطالي أيضاً دون شك يحتاج إلى ضخ حيوية جديدة في اقتصاده بعد سنوات صعبة عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام منذ تفشي جائحة كورونا وما تلاها من توترات جيوسياسية في الفضاء الأوروبي. وأظن أن السوق العربي الواعد بإمكانياته يعد وجهة مثالية لإيطاليا، ليس فقط كسوق استهلاكي ضخم، وإنما بالأساس كوجهة للاستثمار والشراكة والتوظيف في العديد من المشاريع الناشئة والقطاعات الواعدة كالطاقة (الهيدروكربونية والنظيفة على حد سواء) وتكنولوجيا المعلومات والصناعات التقليدية وغيرها الكثير من القطاعات الواعدة".

بيترو رامبينو

كذلك ألقى كل من رئيس الغرفة العربية الإيطالية بيترو باولو رامبينو، ورئيس اتحاد الغرف التجارية الإيطالية أندريا بريتي، وعميدة السفراء العرب في روما السفيرة أشمان عبد الحميد الطوقي، كلمات في افتتاح أعمال المؤتمر، وقد ركّزت الكلمات على وجوب تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين إيطاليا والعالم العربي، في مختلف المجالات والقطاعات ولا سيّما في القطاعات التكنولوجية. وأهمية الانتقال بالعلاقة بين الجانبين من الواقع الراهن إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، نظرا للإمكانات والقدرات التي تختزنها كل من إيطاليا والعالم العربي.

وكان أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، التقى مدير الوكالة الإيطالية للترويج، بحضور رئيس الغرفة العربية الإيطالية المشتركة بيترو بأول رامبينو، حيث جرى البحث في سبل تعزيز التعاون بين القطاع الخاص العربي والإيطالي من خلال اتحاد الغرف العربية والوكالة الإيطالية للترويج، وذلك في العديد من القطاعات والمجالات. ولفت الدكتور خالد حنفي إلى أنّه "تمّ الاتفاق خلال الاجتماع على وجوب إنشاء تحالفات مشتركة، وضرورة تعزيز الوكالة الإيطالية للترويج نشاطاتها في المنطقة العربية، عبر إقامة شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص العربي، وذلك من خلال مشاريع التكنولوجيا حيث تعدّ الشركات الإيطالية رائدة في هذا المجال. بالإضافة إلى التعاون في إنشاء مناطق وتجمعات صناعيّة في الدول العربية، بما يساهم في تعزيز الاستثمارات المتبادلة بين الجانبين العربي والإيطالي".

خالد حنفي ضمن الشخصيات العربية الأكثر تأثيرا

اختارت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، ضمن الشخصيات العربية الأكثر تاثيراً عام 2024 حيث منحته "وثيقة التميز الدولية للشخصيات الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024 – الفئة الفخرية".

وجاء اختيار معالي البروفيسور خالد حنفي لهذا التكريم الشرفي والمهني، وفق ما أعلنت الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، نتيجة لجهوده في نشر وتعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية من خلال مواقعه المختلفة، والتي منها اتحاد الغرف العربية، وقد توّج ذلك من خلال إشرافه على تنظيم مؤتمر عربي حول دور المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص العربي. كما عمل على دعم العديد من مبادرات ومشاريع مجتمعية ونوعية لتعزيز الممارسات المسؤولة والتنمية المستدامة قدمتها الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية والاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.

ونوّهت الشبكة إلى أنّ امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، بصفته سفيرا دوليا للمسؤولية المجتمعية، وعضوا فخريا في الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، قدّم من خلال هذه المواقع الشرفيّة العديد من صور العطاء العلمي والمعرفي المسؤول والمؤثّر.

وفي تعليق له، شكر أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، على منحه هذه الجائزة المرموقة، معربا عن امتنانه وتقديره لـ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، لمنحه لقب "الشخصية العربية الأكثر تأثيرا في مجال المسؤولية المجتمعية لعام 2024"، معتبرا أنّ "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، تعدّ من المؤسسات الهامة والبارزة في العالم العربي العاملة على رفع مستوى الوعي حول المسؤولية المجتمعية للشركات والمؤسسات، والعمل على تعزيزها في الشركات والمؤسسات، والقطاعات الحكومية والاهلية والخاصة.

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنّ "منحه ومنح اتحاد الغرف العربية لهذه الجائزة المرموقة، يمثّل مدعاة فخر إذ لطالما أولى الاتحاد اهتماما بارزا واستثنائيا بموضوع المسؤولية المجتمعية، بما

يساهم في صالح تنمية مجتمعاتنا ومؤسساتنا العربية".

ولفت د. خالد حنفي إلى أنّه "منذ اختياري أمينا عاما لاتحاد الغرف العربية، عملت على دعم مبادرة المسؤولية الاجتماعية المستدامة، حيث أنّ الاتحاد دائما ما يدعو ويحث الغرف المحلية وشركات العالم العربي على تبني المبادرات وتطوير روح المسؤولية الاجتماعية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتحفيز الشركات من خلال إطلاق جائزة الشركات الاكثر مسؤولية اجتماعية في العالم العربي في مختلف القطاعات وبالتعاون مع الشهادات المعتمدة دولياً".

وختم بالقول اننا نعبّر عن اعتزازنا وفخرنا بالتعاون الوثيق القائم بين "اتحاد الغرف العربية" و "الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية"، والذي يهدف في المقام الأول إلى خدمة شعوبنا العربية، وإننا نتطلع دائما إلى المزيد من التعاون والتنسيق الفعّال في المرحلة القادمة، من أجل تحقيق أهدافنا السامية على صعيد التنمية المجتمعية.

أجرى امين عام اتحاد الغرف العربية، سلسلة لقاءات ومحادثات مع عدد من كبار المسؤولين الأردنيين، حيث التقى رئيس حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جعفر عبد الفتاح حسّان، وزير الصناعة

والتجارة معالي يعرب فلاح القضاة، ووزير الاستثمار معالي المهندس مثنى حمدان عليان غرايبة، وذلك خلال مشاركته في أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول الذي عقد في البحر الميت بتاريخ 4- 12-2024 بمشاركة أردنية وخليجية وعربية بارزة.

وجرى خلال اللقاءات بحث آليات وسبل تعزيز الجهود العربية المشتركة في شتى المجالات ولا سيّما على الصعيدين التجاري والاستثماري وخصوصا في القطاعات الجديدة الواعدة التي تتماشى مع الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، وغيرها من القطاعات التي من شأنها رفع مستوى التعاون الاقتصادي البيني بين البلدان العربية.

وتحدّث أمين عام الاتحاد خلال مشاركته في أعمال جلسة "الاستثمار والتكامل الاقتصادي"، ضمن أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول "حيث يأتي هذا المؤتمر كمنصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق الشراكات المثمرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية".

ونوّه أمين عام الاتحاد إلى أنّ المنطقة العربية شهدت خلال السنوات الأخيرة تحديات غير مسبوقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية حيث تشير الإحصائيات إلى أن التجارة البينية العربية تشكل حوالي 12 في المئة فقط من إجمالي التجارة العربية الخارجية، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تكامل اقتصادي أكبر لتحقيق تنمية مستدامة".

ولفت إلى أنّ "دول مجلس التعاون الخليجي والأردن تتمتع بإمكانات هائلة يمكن أن تضعها في صدارة النماذج الناجحة للتكامل الاقتصادي الإقليمي. حيث تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول الخليج العربي من أهم محاور التعاون الإقليمي. فتاريخيًا، كانت هذه العلاقات قائمة على أسس متينة من التعاون التجاري والاستثماري. ووفقًا للإحصائيات، فإن حجم التجارة بين الأردن ودول الخليج بلغ حوالي 5 مليارات دولار عام 2023، مع تسجيل نمو سنوي بنسبة 10 في المئة".

وأوضح الدكتور خالد حنفي أنّ "التجارة البينية بين الأردن ودول الخليج تمثّل حوالي 15 في المئة من إجمالي تجارة الأردن الخارجية. ويعكس هذا الرقم أهمية السوق الخليجي بالنسبة للاقتصاد الأردني. في حين تعدّ دول الخليج من أكبر المستثمرين في الأردن، حيث تجاوزت الاستثمارات الخليجية في المملكة 12 مليار دولار، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل".

وقال الأمين العام إنّ الطاقة تعدّ أحد القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تعزيز التكامل. حيث تمتلك دول الخليج العربي نسبة عالية من احتياطيات النفط العالمية، بينما يمتلك الأردن إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة المتجددة. ويمكن أن يشكل الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أساساً للتعاون المشترك لتلبية احتياجات المنطقة من الطاقة النظيفة والمستدامة.

وتابع: أما في مجال الأمن الغذائي والزراعي فيشير تقرير منظمة "فاو" إلى أن العالم العربي يستورد حوالي 50 في المئة من احتياجاته الغذائية. وبالتالي يمكن تعزيز الشراكات في قطاع الزراعة والأمن الغذائي من خلال استثمارات مباشرة في تقنيات الزراعة الحديثة وتبادل الخبرات بين الجانبين. بينما في قطاع النقل والخدمات اللوجستية فإنّه بحسب البنك الدولي، يمكن أن يرفع تحسين البنية التحتية للنقل التجارة البينية بنسبة تصل إلى 20 في المئة. وبالتالي فإنّ ربط الأسواق الخليجية بالأردن عبر مشاريع لوجستية مبتكرة يسهم في تسهيل حركة التجارة وزيادة تدفق الاستثمارات".

وأوضح الأمين العام أنّ "الدراسات تشير إلى أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يساهم بنسبة 15% في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحلول عام 2030. وبذلك، سيفتح الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي آفاقاً جديدة للتعاون في قطاعات مثل الخدمات المالية، التجارة الإلكترونية، والابتكار".

وأبرز الدكتور خالد حنفي في كلمته "أننا كجهة تمثل القطاع الخاص العربي، فإنّ اتحاد الغرف العربية دوراً محورياً في دعم وتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر تنظيم المنتديات الاقتصادية وعقد اللقاءات الثنائية بين المستثمرين. إلى جانب توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية: مما يسهل اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على

أسس علمية. فضلا عن دعم مبادرات الاستثمار المشترك: خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة، التكنولوجيا، والخدمات.

معتبر أنّ اتحاد الغرف العربية ملتزم بالعمل مع كافة الشركاء لتعزيز التكامل الاقتصادي ودعم الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار لشعوبنا. ودعا إلى "ضرورة إنشاء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات المشتركة. والعمل على تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لجذب المزيد من الاستثمارات. وبنظري فإنّ الاستثمار في تطوير المهارات البشرية هو مفتاح النجاح. لذلك يجب علينا دعم برامج التدريب والتطوير المهني لرفع كفاءة القوى العاملة. وإنشاء منصات إلكترونية مشتركة تجمع بين المستثمرين من الجانبين لتبادل المعلومات وتسهيل التعاون. فضلا عن تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية القائمة وتطوير آليات جديدة لمتابعة تنفيذها على أرض الواقع".

حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وأكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في ورشة عمل بعنوان: "روسيا–البحرين: التعاون من أجل التقدم والرفاهية"، الذي عقد في مقر مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" في المنامة – مملكة البحرين، بحضور مدير مكتب "اليونيدو"– البحرين الدكتور هاشم حسين، رئيسة مجلس منتدى المرأة الأوراسية غالينا كارلوفا، إيكاترينا بريزيفا، نائبة وزير الصناعة والتجارة في روسيا الاتحادية، نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والمدير العام لإدارة الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية فاتو حيدرة، المدير العام لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية هبة أحمد، رئيسة لجنة الصحة والعافية وعضو مجلس أمناء مؤسسة البحرين للمشاريع لمياء محمود، إضافة إلى شخصيات من البحرين والدول العربية ومن باقي دول العالم، على الدور الرائد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل ودعم التنمية الاقتصادية، خاصة في الاقتصادات النامية. لافتا إلى أن "المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو أكثر من 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، في حين حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي يتخطّى الـ 75 في المئة من مجمل المشاريع في العالم العربي، كما انّ هذه المشاريع تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل وبالتالي خفض معدّل البطالة بمستويات عالية جدا".

وأوضح أمين عام الاتحاد أنّ "الدول العربية عززت اهتمامها في السنوات الأخيرة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال مواجهة تحديات تمويل هذا القطاع، ووضع برامج وإجراءات بهذا الخصوص".

وأشار إلى أنّ "هناك حاجة كبيرة من أجل إعادة النظر في الإطار المؤسسي وحوكمة هذه البرامج والشركات بما يكفل تعزيز قدراتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المتزايدة من جهة، وقدراتها على إدارة المخاطر من جهة أخرى". ونوه إلى أن "الاكتفاء بالدعم والتمويل الحكومي ليست الوسيلة للاستمرار"، لافتا إلى "الحاجة للنظر في تطوير هذه البرامج والشركات لتكون مؤسسات مالية متكاملة، يضخ فيها رساميل جديدة من القطاعين العام والخاص، وتعمل وفقاً لنماذج عمل تضمن نموها واستدامتها".

ونوّه أمين عام الاتحاد إلى أنّه "بالإضافة إلى أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لكن هناك أيضا أهمية لريادة ورواد الأعمال والابتكار، حيث أنّه في ظل الثورة الصناعية الرابعة والثورة التكنولوجية، فإنّ الكلمة المفتاح هي ريادة الأعمال، ولا سيما في العالم العربي حيث أنّه أكثر من 60 في المئة في العالم العربي هم من فئة الشباب، وبالتالي إنّ دعم ريادة الأعمال في العالم العربي سيساهم بشكل كبير في تعزيز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي معالجة أزمة البطالة التي تمثّل عبئا كبيرا على دول العالم العربي".

ونوّه إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية الذي يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، ويضم 16 غرفة عربية وأجنبية مشتركة، نعمل بشكل دؤوب من أجل دعم وتعزيز واقع ريادة الأعمال ورواد الأعمال في العالم العربي، حيث أنّ هذا القطاع أمر حيوي وهام ليس فقط للبلدان العربية بل بالنسبة إلى معظم دول العالم. وعلى هذا الصعيد فإنّ جمهورية مصر العربية أولت في السنوات الأخيرة

اهتماما بالغا برواد وريادة الأعمال، مما انعكس بشكل إيجابي وملحوظ على واقع الاقتصاد المصري".

وشدد على أنّ روسيا ترتبط مع العالم العربي بروابط قوية من التعاون المتعدد الأشكال ضمن الأجندة الاقتصادية والاجتماعية. موضحا أنّه من الركائز المهمة لتعزيز التعاون بين روسيا والعالم العربي يمكن في استثمار الامكانات البارزة في تعزيز الابتكار والتحديث وتطوير الصناعة والتكنولوجيا، والقطاع المالي، والرعاية الصحية والطب، والعديد من المجالات الأخرى.

ورأى أنّ إن إنشاء منصات التعاون الدولي المثمرة، وتنفيذ التدابير لدعم المبادرات الإبداعية للمرأة، يهدف إلى المساعدة في تعزيز أجندة المرأة الاستباقية وتوسيع قدراتها في مجال التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي، وإدخال التقنيات المبتكرة، وتحسين مستويات معيشة الناس والحفاظ على بيئة صحية وآمنة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وشارك أمين عام الاتحاد في جلسة عمل بعنوان "دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمكين الاقتصادات"، وذلك ضمن فعاليات المنتدى والمعرض الاقتصادي العالمي للمرأة الذي يقام في مملكة البحرين من 12 إلى 15 يناير (كانون الثاني) 2025 في فندق "فور سيزونز خليج البحرين". وتناولت هذه الجلسة تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وجرى البحث في كيفية دفع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لخلق فرص العمل، وتعزيز التقدم التكنولوجي، ورفع القدرة التنافسية العالمية، حيث من خلال الاستفادة من نقاط القوة في كلا القطاعين، يمكن بناء اقتصادات مرنة ومزدهرة ومجهزة لمواجهة التحديات المستقبلية.

ولفت أمين عام الاتحاد في كلمته إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية هو الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي الذي يعتبر قطاعا قويا، حيث يساهم بتوظيف ما يزيد من 75 في المئة من القوى العاملة في العالم العربي، كما انّه يساهم بأكثر من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ المشاريع الضخمة التي يتم تنفيذها في العالم العربي غالبا ما تكون من جانب القطاع الحكومي، ولأجل ذلك يجب أن يكون دور الدولة في هذا المجال المنظّم والراعي للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، كون المنظّم هو من يضع قواعد اللعبة ، ومن هذا المنطلق على الدولة إبلاغ جميع اللاعبين في القطاع الخاص بقواعد اللعبة بكل وضوح وشفافية، وفي المقابل لا بد أن يكون هناك مراقبة من خلال وجود حكم يراقب ويحاسب ويعاقب من يخطئ، ولكن في النهاية فإنّ من يلعب داخل الملعب ليس من يضع القواعد، ومن هنا فلا بدّ أن يكون دور القطاع الخاص ليس مجرد مراقب بل يجب أن يكون لاعبا بارزا في حين يكون دور الدولة هو المنظّم، لأنّ تداخل الأدوار سيخل في توازن اللعبة".

"اتحاد الغرف العربية" و"الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية" ينظّمان مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

استضافت مملكة البحرين فعاليات النسخة الثالثة من "مؤتمرالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة لعام 2025" وذلك يوم 14 يناير 2025، بتنظيم من إتحاد الغرف العربية والشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية وبالشراكة مع "مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين (UNIDO)، وجامعة الدول العربية ومجموعة كلينجروب والاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية.

وهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الخاص في برامج المسؤولية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، بالإضافة إلى تنمية الوعي النوعي بالمسؤولية المجتمعية وأهمية ادراجها في استراتيجيات الشركات والمؤسسات.

افتتح المؤتمر رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين الرئيس الشرفي للمؤتمر سمير بن عبدالله ناس، بكلمة أكد من خلالها على أهمية المسؤولية المجتمعية لقطاع الأعمال، وذلك لإبراز دور القطاع الخاص والتزامه تجاه المجتمع وقضاياه. واستعرض خلال كلمته العديد من مبادرات غرفة تجارة وصناعة البحرين، لافتا إلى أنّ "القطاع الخاص في الدول العربية يؤمن بأهمية الاستثمار في الإنسان العربي كونه محور التنمية وغايتها الأساسية، كما أن القطاع الخاص يلعب دوراً كبيراً ومهمًا في برامج المسؤولية المجتمعية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع العام والقطاعات المعنية الأخرى، ومؤسسات التمويل لدعم المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية بما يصب في صالح تحقيق التنمية المستدامة بين المجتمعات العربية".

ودعا الرئيس سمير ناس إلى "ضرورة تبني مفهوم المسؤولية المجتمعيّة ووضعه على رأس سلّم أولويات مجتمعات الأعمال العربية من أجل المساهمة في تحقيق النمو المستدام، وإنشاء مجتمع قائم على تكافؤ الفرص وتوفير مستوى معيشي وبيئة أفضل

من خلال تحديد رؤى تكاملية للقطاعات الخاصة بالبلدان العربية تسهم في تفعيل وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التطوعية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة".

وشدد على أن المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص من العناصر الأساسية على كافة المستويات المحلية والدولية، نظرا لمردودها الإيجابي على صعيد تحسين مستوى المعيشة، ومواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات.

منوهاً إلى أن التعاون العربي في المسؤولية الاجتماعية ضرورة ملحة، حيث من الأهمية أن تقوم الحكومات بسن التشريعات اللازمة لتمكين القطاع الخاص من أداء دوره المجتمعي في تطوير ودعم التعليم والتدريب وريادة الأعمال لخلق أجيال منتجة وتواكب التطورات، مستعرضا العديد من التجارب لقطاع الأعمال البحريني في تعزيز ممارسات المسؤولية المجتمعية.

خالد حنفي

وأكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، كلمة له في افتتاح أعمال المؤتمر أنّ "المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص تمثل أولوية متزايدة في الدول العربية، كونها أداة فعالة للتعامل مع آثار العولمة وتعزيز التنوع الاقتصادي والاجتماعي"، معتبرا أنّ "القطاع الخاص، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد في أي دولة، أصبح يدرك أهمية دمج المسؤولية المجتمعية في صلب عملياته. ويتجلى هذا الالتزام في جهود الشركات لدعم التنمية الاجتماعية، من خلال الحد من الفقر، والحفاظ على الموارد، وخلق فرص عمل نوعية، إضافة إلى رفع كفاءة القوى العاملة عبر التدريب وبناء القدرات".

ولفت أمين عام الاتحاد إلى أنّ "تمكين المرأة، كجزء أساسي من هذه المسؤولية، يظل أولوية لا غنى عنها لتحقيق مشاركة فاعلة لها في مسيرة التنمية المستدامة. وهذا يتطلب سن تشريعات تدعم القطاع الخاص للقيام بدوره الاجتماعي على أكمل وجه، مع التركيز على تعزيز ريادة الأعمال وتطوير برامج التدريب، بما يسهم في بناء أجيال قادرة على قيادة المستقبل". موضحا أنّ "الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يحث الشركات على مواءمة استراتيجياتها مع المبادئ العشرة المتعلقة بحقوق الإنسان، والبيئة، والعمل، ومكافحة الفساد، مما يعزز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب هذا النهج من المؤسسات العمل بشكل استراتيجي لإحداث تأثير إيجابي، سواء من خلال الشراكات أو المبادرات المبتكرة".

وأكد د. خالد حنفي أنّ "اتحاد الغرف العربية، يولي اهتمامًا بالغًا بتعزيز المسؤولية المجتمعية كوسيلة لتحقيق النمو المستدام، وبناء مجتمع يقوم على تكافؤ الفرص ومستوى معيشي كريم. ومن هذا المنطلق، وبالتعاون مع منظمة HOPE MCF وجامعة الدول العربية، تم إطلاق منصة "Sociality 2022"، التي تمثل نموذجًا منهجيًا لدعم المسؤولية المجتمعية في العالم العربي". وأضاف أنّه "استمرارًا للنجاحات التي حققتها النسختان السابقتان، ينعقد هذا المؤتمر في وقت يشهد فيه العالم العربي تحولات كبرى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن التحديات الأمنية. ومن هنا تبرز أهمية وضع أسس واضحة للمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، بما يعزز دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعدّ المهنية، الشفافية، والكفاءة، سواء في القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية، من العوامل الأساسية لتحقيق النجاح".

وأعلن أمين عام الاتحاد عن إطلاق "المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية"، وهو مبادرة رائدة تهدف إلى رفع مستوى الأداء المسؤول للشركات والمؤسسات في منطقتنا إلى معايير علمية متقدمة، وذلك تماشيًا مع الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. وأعرب عن التطلّع إلى الخروج بنتائج ومخرجات مثمرة تعزز التنمية في مجتمعاتنا، كون نجاحنا يعتمد على قدرتنا على التعاون وتبادل الخبرات بين كافة الأطراف.

هاشم سليمان

وأوضح رئيس برنامج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمكتب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" في مملكة البحرين الدكتور هاشم حسين، أنّ "المسؤولية المجتمعية اكتسبت في المنطقة العربية زخماً كبيراً، على مدى العقد الماضي حيث أدرك القائمون أهمية دمج الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية.

وهذا التحول مدفوع بعدة عوامل، منها اللوائح الحكومية والمعايير الدولية، بالإضافة إلى الوعي المتزايد بين الافراد وأصحاب المصلحة حول تأثير أنشطة الأعمال على المجتمع والبيئة. فاليوم، تشارك العديد من الشركات في المنطقة العربية بنشاطات ومبادرات تعزز التنمية المستدامة، مثل تقليل آثار الكربون، ودعم المجتمعات المحلية، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة. وهذه الجهود لا تعزز سمعة الشركات فحسب، بل تساهم أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة خاصة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ففي إطار ما تمر به دولنا العربية من نزاعات وحروب، ناهيك عن الفجوة التمويلية الكبيرة للبلدان العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تشير التقديرات إلى أن هذه البلدان تحتاج إلى ما لا يقل عن 230 مليار دولار أمريكي سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلط هذه الفجوة الضوء على التحديات المالية الكبيرة التي تواجهها المنطقة في معالجة قضايا مثل الفقر وإيجاد فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية والاستدامة البيئية.

ونوّه إلى أنّ ريادة الأعمال والابتكار تمثّل أحد الركائز الأساسية لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لذلك لا بدّ من وضع آليات وبرامج مشتركة بين القطاع العام والخاص تسهم بصورة فعالة في:

1. تحقيق التمكين الإقتصادي للشباب والمرأة بشكل عام من خلال تقديم الخدمات المالية وربطها بالخدمات غير المالية.
2. دعم الاسر المنتجة لتقليل من حدة الفقر خاصة في مناطق النزاعات والحروب.
3. العمل ضمن مبادرة العيش باستقلالية والتي أطلقها اتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية وتهدف إلى دعم ذوي الإعاقة وتسهيل حصولهم على التكنولوجيات الحديثة التي تسهم بمساعدتهم لكي يكونوا أفراداً منتجين في المجتمع.
4. تحفيز الإستثمار ودعم رواد الاعمال في شتى المجالات لكي يصبحوا فاعليين ومنتجين في مجتمعاتهم.
5. الإستفاده من خبرات القطاع الخاص والمستثمرين العرب في تقديم خدمات غير مالية لرواد الأعمال الناشئين تساعدهم على تجاوز التحديات وتسريع نمو أعمالهم.

وختم الدكتور هاشم حسين كلمته بالقول إنّ الاستثمار في التنمية الإقتصادية والاجتماعية لها أثر كبير في تحقيق التنمية

المستدامة بصورة عامة وهي ليست حكراً على الحكومات بل تتطلب تظافر جهود القطاعيين العام والخاص بالإضافة إلى الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات الداعمة لها.

يوسف عبد الغفار

ورأى رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية البروفيسور يوسف عبدالغفار أن المقصود بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ليس فقط قيامه بأدوار محدودة الأثر عبر تبرعات أو مساهمات خيرية –مع أهمية هذا الأمر– ولكن المراد هو مدى مساهمة هذا القطاع الخاص ومن خلال تعامله مع العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل المجتمعات التي يتواجد فيها.

ونوّه إلى أنّه مع التطور السريع لمفاهيم المسؤولية المجتمعية عالميا، وما صاحب ذلك من ظهور ممارسات وتطبيقات مهنية متقدمة، وتوظيف لأدوات عديدة جعلت الكثير من الجهات سواء: الحكومية منها أو الخاصة أو غير الربحية ممن واكب هذا التطور، وتبنى ممارساته المهنية، أن تحظى بقبول مجتمعي ودعم واسع في نطاق تأثير عملياتها وأنشطتها وخدماتها، سواء كان ذلك في بيئات أعمالها الداخلية أو المجتمع الذي تعمل فيه.

كذلك تحدث في حفل الإفتتاح شخصيات عربية ودولية رفيعة المستوى، أبرزها: نائب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والمدير العام لإدارة الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية فاتو حيدرة، أمين عام اتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بمكتب رئيس القطاع الاجتماعي في جامعة الدول العربية الوزير المفوض طارق النابلسي، ورئيسة مجموعة كلينجروب الشريك المنظم للمؤتمر الدكتورة ناديا شعيب.

تكريم جهات عربية لتميزها في مجالات المسؤولية المجتمعية

وجرى تكريم جهتين عربيتين لتميزهما في مجالات المسؤولية المجتمعية، هما مبرة العوازم الخيرية من دولة الكويت، وكذلك الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الروماتيزوم (روماتيزيوم) من المملكة العربية السعودية.

ثم أقيمت أربع جلسات عمل شارك فيها (30 متحدثا) من العديد من الهيئات الدولية والجهات العربية والتي مثلت العديد من الغرف التجارية وقطاع الأعمال، إضافة إلى جهات حكومية وجهات غير ربحية . حيث سلطت الضوء على أهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية وتطبيقاتها المحترفة في قطاع الأعمال، لما له من أثر في تعزيز التزام الشركات والمؤسسات تجاه المجتمعات التي تعمل فيها.

المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

كذلك تمّ خلال المؤتمر تدشين "المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية" والذي بدأ التحضير له منذ عام 2022 برعاية من اتحاد الغرف العربية. ويسلّط الضوء على قياس أداء الشركات والمؤسسات العربية تجاه التزامها المسؤول وفق مرجعية معيارية مهنية.

مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول..
تعاون وتكامل اقتصادي ولوجستي

افتتح وزير الاستثمار الأردني مثنى الغرايبة، مندوبا عن جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، فعاليات مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول، الذي تنظمه غرفة تجارة الأردن واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

ونقل الوزير الغرايبة تحيات جلالة الملك للمشاركين في المؤتمر، مُشيداً بمستوى العلاقات المتميزة بين الأردن ودول الخليج، التي وصفها بالنموذج الذي يحتذى به في التعاون العربي المشترك، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

أكّد وزير الاستثمار الأردني مثنى الغرايبة أن الأردن حريص على إيلاء الاستثمارات الخليجية بالمملكة العناية التامة وتوفير كل التسهيلات وتحفيزها للحضور على خارطة الاستثمار الأردنية، خاصة مشروعات الهيدروجين الأخضر والمياه والنقل والمدن الترفيهية والصناعات عالية القيمة. وأكد أن الاستثمارات الخليجية هي الأعلى؛ اذ تمثل حوالي 40 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، موزعة على قطاعات استراتيجية كالصناعة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة والزراعة والسياحة والخدمات المالية. وأوضح الغرايبة أن الأردن يمثل بوابة اقتصادية واعدة تتيح للمستثمرين الخليجيين والعالميين الوصول إلى أسواق بحجم 50 تريليون دولار، بفضل شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة التي يتميز بها.

وأشار الى ان الأردن نجح في بناء قطاع تكنولوجيا ومعلومات واتصالات واعد وينمو باستمرار وهو الأقوى على مستوى المنطقة، حيث استفادت شركات عالمية عملاقة من تنافسية المواهب البشرية الأردنية ونمت الوظائف الممكنة رقمياً في الأردن بنسبة 19 بالمئة خلال السنوات الأخيرة. وقال إن الأردن حقق المرتبة 11 عالمياً في توفير المواهب والمهارات الرقمية والتكنولوجية، والمرتبة الثانية على مستوى المنطقة والاقليم في مجال البيانات الكبيرة والتحليلات. وأوضح أن الفرص الاستثمارية في المملكة غنية ومتنوعة في

مختلف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي حددتها رؤية التحديث الاقتصادي 2033، كالصناعات عالية القيمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات المستقبل والصناعات الابداعية. واشار الى قطاعات الرعاية الصحية والسياحة والسياحة العلاجية والطاقة والمياه والنقل وسكك الحديد والقطاع اللوجستي والتجاري، بالإضافة للمشاريع الكبرى، والتي تتمتع بحزمة من الحوافز والمزايا الاستثمارية والتسهيلات التي تقدمها وزارة الاستثمار وتعمل على تعزيزها وتمكينها في المملكة. وجدد الوزير الغرايبة دعوته لتعزيز الاستثمارات الخليجية بالمملكة، مؤكداً التزام الحكومة بتسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم الحوافز اللازمة، وتهيئة كل الممكنات لإنجاحها وتسهيل أعمالها.

جاسم البديوي

من جهته، عبر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، عن تقديره وشكره لجلالة الملك عبدالله الثاني لرعايته الكريمة للمؤتمر، وللأردن لما قدمه من تسهيلات ومساندة لتنفيذ خطط العمل المشتركة والتي تم الاتفاق عليها في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة، معربا عن أمله بمزيد من الترابط والتعاون والتكامل، لتحقيق المصالح المشتركة للجانبين.

وقال إن المتطلع للعلاقات الخليجية الأردنية سيلاحظ وبشكل جلي عمق هذه العلاقة التاريخية والمصالح المشتركة بين دول المجلس والمملكة حيث أسست هذه العلاقة من فترة طويلة وتم تأطيرها بتأسيس الشراكة الاستراتيجية واعتماد خطة العمل المشتركة للتعاون بين الجانبين (2020-2025)، انطلاقاً من العلاقات التاريخية العميقة. ولفت الى أن حجم ومستوى العلاقات الاستراتيجية الأردنية الخليجية وقوتها ومتانتها على المستوى السياسي والأمني ليس منعكساً على العلاقات الاقتصادية المرجوة، فبرغم قوة علاقاتنا الاقتصادية إلا أنه يتوجب علينا العمل بشكل حثيث لتقوية هذه العلاقات حتى تستفيد الشعوب الخليجية والأردنية لا سيما وأنه تتوفر لدنيا كافة عناصر النجاح للعلاقات الاقتصادية المرجوة.

وأضاف: شهدت العلاقات التجارية بين دول المجلس والأردن نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري من 2020 وحتى 2023 أكثر من 36 مليار دولار، منها صادرات بقيمة 26 مليار دولار لدول الخليج العربي، متوقعا زيادتها بالسنوات المقبلة بفضل التعاون الاقتصادي المستمر بين الجانبين». ونطمح إلى تعزيز تيسير التجارة وتحفيز الإمكانيات لتنمية التبادل التجاري وتعظيم حجمه فيما بيننا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والاستثمار في تجارة الخدمات ومجالات التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية، والسياحة، وتنمية التجارة الرقمية بين الجانبين.

وبيّن أن الاستثمار الخليجي في سوق عمّان المالي يحتل المرتبة الأولى من بين الاستثمارات العربية والأجنبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة بما يتجاوز قيمته 4 مليارات دولار، بينما تبلغ الاستثمارات الأردنية في اسواق المال الخليجية 700 مليون دولار خلال عام 2021. وبين أن هذه الأرقام والمؤشرات تدل على الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن نحققها معاً من خلال تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، مؤكدا أن الجانبين اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز الشراكات وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم مصالح الشعوب ويدعم استقرار وازدهار المنطقة.

فيصل الرواس

من جانبه، أعرب رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، عن تقديره لجلالة الملك عبدالله الثاني، لرعايته الكريمة للمؤتمر؛ ما يجسد عمق ومتانة العلاقات الخليجية الأردنية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. وقال، إن المؤتمر يأتي تأكيداً للعلاقات الخليجية الأردنية المثمرة في ظل النمو المطرد في العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والأردن، حيث شهدنا خلال الفترة الماضية توقيع اتفاقيات للشراكة الاقتصادية لتحرير التبادل التجاري السلعي والخدمي بين الجانبين.

وأضاف الرواس، تأتي الاستثمارات الخليجية على رأس قائمة المستثمرين غير الأردنيين في المملكة بمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يقدر حجم هذه الاستثمارات بنحو 60 مليار دولار، موزعة على الكثير من القطاعات كالسياحة والأمن الغذائي والتعليم والصحة والصناعة والصناعات التحويلية. وأكد أن تجارة

الخدمات تلعب دورا مهما في العلاقات بين الجانبين وتتمثل بالأعداد الكبيرة من السياح الخليجيين الذين يزورن المملكة سنويا، بالإضافة إلى الطلاب الدارسين في الجامعات الأردنية. مشيرا الى وجود نحو 100 ألف أردني يعملون في دول الخليج، وتبلغ تحويلاتهم المالية السنوية للمملكة أكثر من 3.3 مليار دولار، ويحظون بكل التقدير والثناء لدورهم البناء في تنفيذ مشاريع القطاع الخاص ومشاريع التنمية الحكومية.

وأشار الى أننا ننظر إلى العلاقات الاستثمارية والتجارية بين القطاع الخاص الخليجي والأردني كونها تنطوي على آفاق رحبة وواسعة، خاصة في ظل القيادة الرشيدة في الجانبين وقدرتها على توفير مختلف الحوافز وأشكال الدعم لتوسيع هذه الآفاق وترجمة توجهات قياداتنا السياسية الحكيمة للارتقاء بها لتكون نموذجا لتكامل الاقتصاديات العربية. وأعرب عن أمله بأن يحقق المؤتمر أهدافه في بناء شراكات قوية بين القطاع الخاص الخليجي والأردني، مبينا أن جلساته ستناقش العديد من القطاعات الحيوية مثل الأمن الغذائي واللوجستي، ما يتطلب إيجاد صناعات ومخازن وطرق مواصلات آمنة تؤمن الأمن الغذائي، علاوة على الاستفادة من التجارة الإلكترونية لتعزيز التجارة في القطاع الخاص بين الجانبين.

وأكد الرواس أن توجهات الاستدامة والاقتصاد الأخضر تفرض دراسة إقامة مشاريع خاصة في مجالات الطاقة الشمسية وتوجيه الاستثمارات الخليجية الأردنية نحو مشاريع الطاقة المتجددة، والعمل على مشروع الربط الكهربائي من الطاقة المتجددة وتعزيز التعاون في مجال ريادة الأعمال، وإقامة شراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخليجية والأردنية.

خليل الحاج توفيق

بدوره، قال رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، إن المؤتمر يؤسس لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي مبنية على قواعد متينة تعبر بنا الى مستقبل مشرق، وتكون نواة لوحدة اقتصادية عربية شاملة تشكل مفتاحا وطريقا نحو الازدهار والرفاه، وبما يمكن من تعزيز العمل العربي المشترك وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وأضاف، أن المؤتمر يعقد وسط ظروف استثنائية تمر على المنطقة ما يحتم علينا جميعا الوقوف صفا واحدا لمواجهتها»، مؤكدا أن الأردن يؤمن دوما بأن بناء الشراكات المتينة في جميع المجالات هو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا.

وأشار الى أن استضافة غرفة تجارة الأردن للمؤتمر والاجتماع 65 لمجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، يمثل تجسيداً للعلاقات الأخوية العميقة التي تربط المملكة مع دول الخليج العربي بمختلف المجالات، لافتا إلى أن الغرفة تعمل دوما لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع دول الخليج العربي وبما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي ورؤى دولهم التي تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأكد الحاج توفيق أن هذه الرؤى المشتركة تمثل أساساً قوياً لبناء شراكات استراتيجية في العديد من القطاعات الاستراتيجية، لا سيما التعدين والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات والنقل والسياحة والأمن الغذائي والصناعات الدوائية وغيرها.

واعتبر أن هذا المؤتمر يشكل منصة حيوية لتبادل الخبرات والرؤى الاقتصادية، ويعكس التزامنا الدائم بتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة في الأردن، وتعزيز التعاون المشترك من خلال الفرص المتاحة بمختلف القطاعات»، مشيرا الى حرص الغرفة على إدامة عَقد المؤتمر سنوياً في المملكة في إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين المملكة ودول الخليج العربي.

وأكد أن الغرفة تتجه لتنظيم المؤتمر في مدينة العقبة لإتاحة الفرصة للاطلاع على الفرص الاستثمارية الواعدة فيها، مشددا على ضرورة توظيف كل المشتركات التي تجمع المملكة ودول الخليج العربي لمصلحة الشباب، من خلال خطط طموحة تدعم الإبداع والريادة والأفكار الخلاقة، وتستفيد من الكفاءات وتبادل الخبرات. وقال الحاج توفيق، إن الاستثمار في الشباب خيار لا مفر منه ويجب ترجمته على أرض الواقع، مبينا أن الأردن ودول الخليج العربي زاخرة بقوى شبابية متعلمة ومؤهلة وتبحث عن فرصة لإثبات ذاتها؛ ما يتطلب منا جميعا احتضانها والاستثمار فيها بوظائف غير تقليدية تلبي احتياجات المستقبل.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

الاعتبارات الأخلاقية في تقدم الذكاء الاصطناعي

إعداد: مروان حلواني – اتحاد الغرف العربية

نستكشف في هذا المقال الأبعاد الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وآثاره على المجتمع، بما في ذلك قضايا التحيّز والخصوصية والمساءلة والتأثير على التوظيف ونظرا لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبحت أكثر تقدما وتكاملا مع الحياة اليومية، فقد أصبح ضمان الحديث عن الواقع الأخلاقي ل«الذكاء الاصطناعي» أمرا بالغ الأهمية وتقدم هذه المقالة فحصا متوازنا حول المخاوف الأخلاقية المحيطة بالذكاء الاصطناعي، بهدف تعزيز المناقشات بشأن ممارسات الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

شهدت تقنيات الذكاء الاصطناعي نموا هائلا وتكاملا عبر مختلف المجالات، من الرعاية الصحية والتمويل إلى وسائل التواصل الاجتماعي وإنفاذ القانون. هذا الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي الذي يقدم فوائد كبيرة يثير أيضا مخاوف أخلاقية كبيرة. وفي كثير من الحالات، تنشأ هذه المخاوف بسبب الطبيعة المبهمة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي، والتحيزات داخل البيانات، والاستخدام المكثف للمعلومات الشخصية. وأصبحت الآثار الأخلاقية المترتبة على الذكاء الاصطناعي أكثر وضوحا بسبب اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الناس، من فحص الوظائف إلى إصدار الأحكام القضائية.

وتسعى هذه المقالة إلى فهم هذه القضايا الأخلاقية ومعالجتها، مع التأكيد على أنه رغم أن لدى الذكاء الاصطناعي إمكانات هائلة، إلا أن تطويرها ونشرها يجب أن يتماشى مع المبادئ التي تحترم حقوق الإنسان والخصوصية والإنصاف والمساءلة. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة للذكاء الاصطناعي ليكون قوة من أجل التغيير الإيجابي والشامل ومنع الضرر المحتمل.

الذكاء الاصطناعي

• تعريف الذكاء الاصطناعي

يشمل الذكاء الاصطناعي مجموعة من التقنيات التي تسمح للآلات بأداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشريا، مثل الإدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرار وترجمة اللغة. تشمل الحقول الفرعية الرئيسية داخل الذكاء الاصطناعي التعلم الآلي (ML)، حيث تتحسن الخوارزميات من خلال التجربة، ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP) ، حيث تفهم الآلات اللغة البشرية وتولدها. بالإضافة إلى ذلك، تخطو الروبوتات والأنظمة المستقلة خطوات واسعة في البيئات التي كانت تعتمد سابقا على التدخل البشري.

• الأخلاق في الذكاء الاصطناعي

تهدف الأخلاقيات في الذكاء الاصطناعي إلى تطبيق المبادئ الأخلاقية في تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. مع مراعاة المفاهيم مثل العدالة والشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان. ومع نمو دور الذكاء الاصطناعي في المجتمع، فلا بد من إنشاء أطراً أخلاقية لمنع سوء الاستخدام وضمان العدالة وتعزيز الثقة العامة.

المخاوف الأخلاقية الرئيسية في مجال الذكاء الاصطناعي

• التحيز والإنصاف

تستند خوارزميات الذكاء الاصطناعي على البيانات التاريخية، وإذا كانت هذه البيانات تعكس تحيزات مجتمعية ـ مثل التمييز على أساس الجنس أو العرق ـ فمن المرجح أن تعمل نماذج الذكاء الاصطناعي المدربة على هذه البيانات على إعادة إنتاج هذه التحيزات أو حتى تضخيمها. وتمثل مثل هذه التحيزات مشكلة خاصة في التطبيقات عالية المخاطر، مثل إصدار الأحكام الجنائية، والتوظيف، والموافقة على القروض، حيث قد يكون للنتائج المتحيزة عواقب في العالم الحقيقي.

وفي إحدى الحالات البارزة، نجد أن نموذج الذكاء الاصطناعي المستخدم في العدالة الجنائية للتنبؤ بالعودة إلى الجريمة يصنّف بشكل غير متناسب مجموعات الأقليات على أنها عالية الخطورة. وعلى نحو مماثل، تبين أن أداة التوظيف التي تقدمها أمازون، والتي صُممت لمراجعة السير الذاتية واختيار المرشحين، متحيزة ضد النساء في الأدوار الفنية بسبب بيانات التوظيف السابقة التي كانت تفضّل الرجال.

وتتضمن الحلول الرامية إلى التخفيف من التحيز استخدام مجموعة بيانات متنوعة وتمثيلية، واختبار النماذج للكشف عن التحيز قبل نشرها، وتطوير خوارزميات تدرك العدالة وتهدف إلى تحقيق المساواة في النتائج بين مختلف الفئات الديموغرافية. ويوصى بشكل متزايد بإجراء عمليات تدقيق للتحيز، حيث يتم فحص النماذج وتعديلها باستمرار للحد من الأنماط غير العادلة.

• الخصوصية والمراقبة

غالبا ما تتطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي كميات هائلة من البيانات، والكثير منها شخصي وحساس. وقد أدى ذلك إلى مخاوف بشأن خصوصية البيانات وسوء الاستخدام المحتمل، خاصة وأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تستخدم في المراقبة العامة ومنصات التواصل الاجتماعي. وعلى هذا النحو يمكن أن يؤدي استخدام البيانات الشخصية لإنشاء ملفات تعريف مفصلة للأفراد، غالبا دون علمهم أو موافقتهم، إلى إثارة قضايا الخصوصية وإساءة استخدام السلطة المحتملة.

وقد أثارت أنظمة المراقبة التي تحركها الذكاء الاصطناعي، مثل تلك المستخدمة في السلامة العامة، مناقشات حول الخصوصية. وفي بعض البلدان، يتم نشر كاميرات التعرف على الوجه على نطاق واسع لمراقبة الجمهور، مما يثير المخاوف بشأن قدرة الدولة على تتبع تحركات المواطنين. كما خضعت منصات التواصل الاجتماعي، التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل سلوك المستخدم واستهداف الإعلانات، للتدقيق بسبب ممارساتها في جمع البيانات.

وتشجع أطر الخصوصية مثل "الخصوصية حسب التصميم" على بناء حماية الخصوصية في أنظمة الذكاء الاصطناعي من الألف إلى الياء. وتهدف سياسات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي إلى حماية المستخدمين من خلال منحهم مزيدا من التحكم في بياناتهم. كما تتطلب هذه الأطر من مطوري الذكاء الاصطناعي الحصول على موافقة المستخدم، وتوفير الشفافية بشأن استخدام البيانات، وضمان إمكانية حذف البيانات عند الطلب.

• المساءلة والشفافية

نظرا لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت أكثر تعقيدا، فقد

يكون من الصعب فهم عمليات صنع القرار الخاصة بها، مما يؤدي إلى الافتقار للمساءلة. إنّ مشكلة "الصندوق الأسود" هذه مثيرة للقلق بشكل خاص عندما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات حرجة مثل الرعاية الصحية أو العدالة الجنائية أو التمويل، حيث يجب أن تكون القرارات شفافة ومبررة.

وعلى سبيل المثال، فإنه في مجال الرعاية الصحية، يمكن استخدام نظام الذكاء الاصطناعي لتشخيص الأمراض، ولكن إذا لم يتمكن من شرح منطقه، فمن الصعب على المتخصصين في الرعاية الصحية الوثوق به أو التحقق من دقته. وبالمثل، في مجال العدالة الجنائية، أدى عدم القدرة على التدقيق في القرارات التي يحركها الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام إلى دعوات لمزيد من الشفافية والمساءلة.

ويسعى الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (XAI) إلى جعل عملية صنع القرار في الذكاء الاصطناعي أكثر شفافية. فمن خلال تصميم الخوارزميات التي يمكن أن توفر المبررات للقرارات، يمكن ل XAI زيادة الثقة والسماح لأصحاب المصلحة بتقييم موثوقية الذكاء الاصطناعي. وعلاوة على ذلك، تتطلب أطر المساءلة أن تذكر المنظمات التي تنشر الذكاء الاصطناعي بوضوح من هو المسؤول عن النتائج التي تولدها هذه الأنظمة.

• النزوح الوظيفي والأثر الاقتصادي

تمتلك تقنيات الذكاء الاصطناعي والتشغيل الالي، القدرة على إحداث اضطراب كبير في أسواق العمل من خلال استبدال الوظائف البشرية بالآلات. وفي حين يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخلق فرصًا جديدة، وخاصة في مجال التكنولوجيا والابتكار، فإنه قد يؤدي أيضًا إلى تشريد واسع النطاق للعمال في وظائف مثل التصنيع وتجارة التجزئة والنقل.

ويقدّر المنتدى الاقتصادي العالمي أن الذكاء الاصطناعي سيخلق الملايين من فرص العمل الجديدة، بينما سيقضي أيضا على العديد

من الأدوار التقليدية، وخاصة المهام المتكررة. على سبيل المثال، تهدد المركبات ذاتية القيادة بتعطيل صناعات النقل بالشاحنات والتسليم، بينما تحل روبوتات خدمة العملاء التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي محل أدوار خدمة العملاء المبتدئة.

وتشمل الحلول لهذا التحدي الاستثمار في برامج إعادة التدريب والتأهيل لمساعدة العمال على الانتقال إلى أدوار جديدة أنشأها الذكاء الاصطناعي. ويمكن للحكومات والشركات أيضًا إقرار سياسات توفر الدعم الاقتصادي والتعليم للعمال المتضررين من التشغيل الالي. وعلاوة على ذلك، يمكن للسياسات التي تشجع نمو أدوار الذكاء الاصطناعي والتي تركز على الإنسان أن تسهل عملية الانتقال بشكل أكثر سلاسة.

الأطر الأخلاقية والمبادئ التوجيهية للذكاء الاصطناعي

• المبادرات الحكومية والتنظيمية

تعمل الحكومات في جميع أنحاء العالم على وضع مبادئ توجيهية للذكاء الاصطناعي لمعالجة المخاوف الأخلاقية. على سبيل المثال، اقترح الاتحاد الأوروبي "قانون الذكاء الاصطناعي" الذي

من شأنه تصنيف التطبيقات حسب مستوى المخاطر، وتنفيذ لوائح أكثر صرامة على التطبيقات عالية المخاطر مثل المراقبة البيومترية والمركبات ذاتية القيادة. تهدف هذه السياسات إلى وضع معايير للذكاء الاصطناعي آمنة ومسؤولة.

• المسؤولية الاجتماعية للشركات

طورت شركات التكنولوجيا مثل Google وMicrosoft و IBM مبادئ أخلاقية للذكاء الاصطناعي لتوجيه تطوير الذكاء الاصطناعي الخاص بها. حيث تعطي "مبادئ الذكاء الاصطناعي" الخاصة بشركة جوجل الأولوية للخصوصية والإنصاف والمساءلة، في حين تعمل مبادرة "الذكاء الاصطناعي المسؤول" الخاصة بشركة مايكروسوفت على تعزيز الشفافية والاستخدام المسؤول للبيانات. وتؤكد مثل هذه المبادرات على دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضمان خدمة تقنيات الذكاء الاصطناعي المصلحة العامة.

• المساهمات الأكاديمية

يلعب الأكاديميون دوراً حيويًا في تعزيز البحوث الأخلاقية في مجال الذكاء الاصطناعي إذ تركز المبادرات مثل العدالة والمساءلة والشفافية في التعلم الآلي (FAT/ML) على وضع معايير تعالج المخاوف الأخلاقية. وتساهم مؤسسات البحث أيضًا في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعطي الأولوية لحقوق الإنسان وإمكانية الوصول والنتائج العادلة.

التوجهات والتوصيات

• البحث والتطوير

لتعزيز الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، من الضروري تمويل الأبحاث متعددة التخصصات التي تجمع بين علوم الكمبيوتر والأخلاق والعلوم الاجتماعية. وينبغي أن يركز هذا البحث على تحسين العدالة والشفافية والمساءلة في أنظمة الذكاء الاصطناعي وإنشاء أدوات عملية للمطورين لبناء نماذج الذكاء الاصطناعي الأخلاقية.

• المبادرات التعليمية

إن زيادة تعليم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المدارس وأماكن العمل من شأنه أن يعزز ثقافة الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. كما ينبغي دمج التدريب على المبادئ الأخلاقية والخصوصية وأمن البيانات في برامج علوم الكمبيوتر ودورات التطوير المهني.

• تطوير السياسات

إن السياسات المتعلقة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لابد وأن تكون قابلة للتكيف مع التطور السريع الذي تشهده تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي. ويتعين على الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية أن تعمل معا على تطوير وتحديث السياسات التي تستجيب للمخاوف الأخلاقية الجديدة، مثل ظهور الأسلحة المستقلة (Autonomous Weapons) أو تكنولوجيات التعرف العاطفي (Emotional Recognition Technologies).

في المحّصلة يمكن القول إن الاعتبارات الأخلاقية في مجال الذكاء الاصطناعي متعددة الأوجه وتتطلب تعاونًا مستمراً بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية والشعوب. كما أنّ معالجة المخاوف الأخلاقية المتعلقة بالتحيز والخصوصية والمساءلة والتأثير الاقتصادي يعتبرُ أمراً بالغ الأهمية لضمان أن يكون الذكاء الاصطناعي قوة من أجل الخير. ومن خلال أطر أخلاقية مدروسة وشاملة، يمكن تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بطرق تحترم حقوق الإنسان وتعزز العدالة وتعميم الفائدة على المجتمع ككل.

الحكومة الإلكترونية السعودية ضمن الرؤية الاستشرافية لسنة 2030

إعداد: فؤاد الصباغ – كاتب وباحث جامعي دولي تونسي

إن العولمة الرقمية وما خلفته من ثورة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أوحت لنا اليوم بأن العالم قد تغير برمته وتغيرت معه الأساليب العلمية والمهنية، مما خلق تحولا حقيقيا من العالم التقليدي البسيط إلى العالم الافتراضي المتكامل الأبعاد والأهداف في أبسط جزئياته. فالفضاء الافتراضي أضحى واقعا ملموسا في شتى المجالات والاختصاصات الحيوية للاقتصادات الوطنية وحتى لإدارة كافة المعاملات المالية والمبادلات التجارية وأيضا للخدمات اليومية بالإدارات العمومية لكافة المواطنين في العالم. إذ كان أكبر المستفيدين من تلك التكنولوجيات الحديثة هي الإدارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بحيث خصصت أغلب بلدان العالم وزارات مختصة ومهتمة بتلك التكنولوجيات الحديثة. كما أن أهم مستفيد من كل تلك التكنولوجيات والتقنيات نذكر بالأساس الاقتصادات الصاعدة لبلدان جنوب شرق آسيا وجل الدول العربية التي راهنت بدورها على ذلك النوع من الاقتصاد الصاعد والواعد والذي أصبح يعتبر مؤخرا العمود الفقري الهام للتنمية الإقتصادية والمحفّز الرئيسي للنمو الاقتصادي.

لكن هذا لا يعتبر في حد ذاته كافيا بل ما زالت تلك البلدان تحتاج إلى مزيد من الدعم في بنيتها التحتية الرقمية من خلال تركيز مراكز للبحوث وللتجديد في مجال تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وخلق منتجات جديدة خاصة بها بعيدا عن دائرة النسخ واللصق للابتكارات التكنولوجية للدول المتقدمة.

ولم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن الأحداث الدولية ضمن هذا المضمار الرقمي بل كانت من بين الدول العالمية الأولى السباقة في تطوير بنيتها التحتية والتطوير والتجديد المستمر بكافة هياكلها الإدارية العامة والخاصة.

إذ ضمن الرؤية الاستشرافية الحكيمة لقيادة المملكة العربية السعودية لسنة 2030 تم تحقيق ناجحات باهرة مما جعلها في طليعة الأمم في مجال الاستخدامات الرقمية والتكنولوجية.

وورد في تقرير الأمم المتحدة لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول مسح الحكومة الإلكترونية لسنة 2022 وهو آخر تقرير مرحلي يجري كل سنتين والذي نشرته المنظمة حول مستقبل الحكومة الإلكترونية في العالم، فإنّ أربعة من دول مجلس التعاون الخليجي الستة تنتمي إلى مجموعة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية المرتفع جدا. إذ تحتل الإمارات العربية المرتبة الأولى عربيا وهي جزء من فئة تصنيف مرتفع جدا في مؤشر الحكومة الإلكترونية (VH) وأيضا المرتبة 13 عالميا. تليها المملكة العربية السعودية بتصنيف أممي (V2) وتحتل المرتبة 31 عالميا في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وفقا لمؤشر الخدمة عبر الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري والدخل المرتفع. ثم المرتبة الثالثة عربيا تحتلها البحرين وسلطنة عمان بتصنيف (V1)، أما عالميا فتحتل سلطنة عمان المرتبة 50 بينما البحرين تأتي في المرتبة 54 عالميا. أما الكويت وقطر فتحتلان فئة التصنيف المرتفع جدا وتأتي مباشرة بعد دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان بتصنيف (HV) من مجموعة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية. وعلى المستوى العالمي تحتل الكويت المرتبة 61 عالميا بينما دولة قطر تحتل المرتبة 78 عالميا.

ومن هذا المنطلق تؤكد نتائج تقرير الأمم المتحدة حول مسح الحكومة الإلكترونية أنّ جميع دول مجلس التعاون الخليجي لديها بنية تحتية للاتصالات متطورة جدا بحيث تتمتع بتقنيات عالية وجودة فائقة، حيث يعتبر متوسط مؤشر البنية التحتية للاتصالات

لهذه المجموعة هو 0.8246. كما تمتلك أيضا معظمها قيما مرتفعة نسبيا في مؤشر الخدمة عبر الإنترنت ومؤشر رأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك انضمت الإمارات العربية المتحدة لأول مرة إلى فئة التصنيف العالية جدا لمجموعة مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية وهي تعتبر من بين أهم الدول العالمية الرائدة في مجال تطور الحكومة الإلكترونية، إذ تحتل المرتبة الرابعة عالميا في الاستثمار في خدمات الاتصالات وفي التكيّف الرقمي. وتعرّف الحكومة عن نفسها على أنها أول حكومة في العالم خالية تماما من الأوراق وهو إنجاز حقيقي تحقق من خلال الرقمنة الكاملة لقطاعات التعليم والصحة وتنمية المجتمع والاقتصاد والأمن. فقد شاركت 525 مدرسة من أصل 589 مدرسة في الدولة في عملية التقييم الذاتي التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحويلها لمدارس ذكية. كما خضعت الإدارة العامة أيضا لعمليات الرقمنة والتبسيط في الوقت الحاضر. كما تقدم الحكومة 500 خدمة عبر الإنترنت، تمّ تبسيط العديد منها وجعلها أسرع وأسهل للمؤسسات العامة والمستخدمين. فعلى سبيل المثال تم تقليل وقت معالجة تسجيل الأسرة من ثلاثة أيام إلى بضع دقائق. كذلك بحسب الحكومة فإنّ رقمنة تسجيل الأعمال التجارية وفّرت 10 ملايين ساعة من وقت الانتظار لمقدمي الطلبات و45.600 ساعة للموظفين. أما المملكة العربية السعودية والتي تأتي في المرتبة الثانية على المستوى العربي مباشرة بعد دولة الإمارات العربية المتحدة فحققت هي أيضا مبادرات للمشاركة الإلكترونية على المستوى الوطني والتي تبنتها الحكومات المحلية ضمن الرؤية الاستشرافية الواعدة لسنة 2030. إذ تقدم بوابة مخصصة في المملكة العربية السعودية تسمى "بلدي" مجموعة واسعة من صور المشاركة الإلكترونية (المعلومات الإلكترونية والمشاورات الإلكترونية واتخاذ القرارات الإلكترونية) والأدوات المتعلقة بها. كذلك في عام 2020 شجعت المملكة العربية السعودية بشكل أكبر على تقدم المدن والمجتمعات الذكية واعتمدتها على نطاق أوسع منذ عام 2021.

كما ورد في تقرير الأمم المتحدة الصادر مؤخرا عن الإسكوا لسنة 2023 حول مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS)، أنّ المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى عربيا بنسبة 93 في المئة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 92 في المئة، ثم قطر بنسبة 81 في المئة، بعدها تأتي سلطنة عمان بنسبة 66 في المئة، والكويت بنسبة 62 في المئة، والبحرين بنسبة 59 في المئة. أما بخصوص مؤشر استخدام الخدمة الإلكترونية ورضا المستخدم عليها تحتل أيضا المملكة العربية السعودية المرتبة الأولي عربيا وخليجيا بنسبة 84 في المئة، الإمارات العربية المتحدة بنسبة 83 في المئة، قطر بنسبة 72 في المئة، الكويت بنسبة 55 في المئة، سلطنة عمان بنسبة 52 في المئة، وأخيرا البحرين بنسبة 52 في المئة. كذلك بخصوص مؤشر وصول الخدمة الإلكترونية إلى الجمهور فتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيا وخليجيا بنسبة 100 في المئة، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 99 في المئة، ثم قطر بنسبة 81 في المئة، بعدها سلطنة عمان بنسبة 74 في المئة، ثم البحرين بنسبة 71 في المئة، وأخيرا الكويت بنسبة 67 في المئة. أما بخصوص مؤشر الأداء الرئيسية للخدمة الإلكترونية تعتبر المملكة العربية السعودية الرائدة بين جميع الدول العربية بحيث تحتل المرتبة الأولي عربيا وخليجيا بنسبة 100 في المئة في مستوى مؤشر تطور الخدمات على البوابة الإلكترونية، حيث توفر ميزات التخصيص في صفحات الويب المتاحة للمستخدمين، مستوى تطور الخدمات عبر الهاتف النقال. كما توفر وسيلة لجمع آراء المستخدمين عبر البوابة الإلكترونية خصائص للأشخاص ذوي الإعاقة. وكذلك توفر وسيلة لجمع آراء المستخدمين عبر النقال خصائص للأشخاص ذوي الإعاقة عبر النقال، التشغيل البيني بين القنوات صيغة تقديم البيانات المفتوحة.

بالإضافة إلى ذلك حققت مؤشرات الأداء الرئيسية للوصول إلى الجمهور نتائج مرتفعة جدا بحيث سجلت نسبة الخدمات الجديدة المرفقة بحملات التسويق من خدمات كافة على مستوي المؤسسات 96.75 في المئة نسبة الخدمات الجديدة المرفقة بحملات التسويق من الخدمات المقيمة في المؤشر 100 في المئة. وأخيرا توفر أدوات التواصل والدعم للأفراد نسبة 100 في المئة. ووفقا لتقرير منظمة الإسكوا حول مستوى نضوج الحكومة الإلكترونية لسنة

2023 تفوقت المملكة العربية السعودية على جميع الدول العربية والخليجية من جانب نضوج الحكومة الإلكترونية والخدمات النقالة، وهذا ما يفسر الرؤية الرشيدة على المدى البعيد للحكومة السعودية وحرصها الشديد على تطوير بنيتها الرقمية التحتية وشبكات اتصالاتها المحلية والدولية، لأنّ هذا النجاح لم يأت من فراغ بل كان ضمن مخطط استراتيجي واعد وبتوجيهات ملكيّة من أجل الارتقاء بالمملكة إلى مصاف الدول المتقدمة عبر إزالة أي فجوة رقمية في هذا المجال.

ويمثل هذا الاعتراف الأممي بالنجاح الباهر الذي حققته المملكة على مستوى تطوير الإدارة الإلكترونية عبر رقمنة جميع الخدمات والوثائق وتسريع جودتها وأدائها يعتبر ثمرة الإنجاز الحقيقي ضمن الرؤية الاستشرافية لسنة 2030.

الرهانات المستقبلية للمملكة العربية السعودية لسنة 2030

تحرص المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها الاستشرافية على مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية والرقمية عبر أجيالها بحيث حوّلت تلك العولمة الرقمية العالم برمته إلى قرية صغيرة أو بالأحرى إلى غرفة صغيرة نتيجة عصر السرعة والرقمنة. وبالنتيجة تقلّصت المسافات والأزمان لتبرز أنواعا جديدة من التجارة والتسويق التي أصبحت تراهن على تلك التكنولوجيات عبر شبكة الإنترنت، مثل انتشار مراكز النداء، التدريس عن بعد، المكتبات الرقمية، الخدمات الإدارية الإلكترونية وغيرها من التكنولوجيات المتطورة جدا ليصبح الروبوت البديل الرئيسي للإنسان، مما جعل لتلك الشبكة الافتراضية فضاءا متكامل الأبعاد والأهداف وأصبحت تجري في صلبها المعاملات المالية والمبادلات التجارية. فالسيولة المالية داخل ذلك الفضاء الافتراضي أضحت تقدّر بمليارات الدولارات وذلك بحسب تقارير الخبراء في ذلك المجال بحيث أصبح التداول وشراء الأسهم والسندات متاحا للجميع ولأي شخص في العالم وذلك بمجرد ولوجه داخل شبكة الإنترنت وشحن بطاقته الائتمانية ثم الاستثمار في العملات الرقمية أو الإلكترونية من خلال شرائها وبيعها داخل ما يعرف بالأسواق المالية الافتراضية. أما المشاريع الرقمية الحديثة فهي أيضا ساهمت في تنشيط الحركية الاقتصادية للبلدان ذات الاقتصاد الصاعد والتي وضعت رهانا مستقبليا على تلك التكنولوجيات من خلال تنويع منتجاتها الصناعية في الإلكترونيات ودعم الابتكار في الفضاء الافتراضي. وأبرز دليل على ذلك نجاحات بلدان جنوب شرق آسيا والتي تعتبر الرائدة دوليا في مجال التكنولوجيات الحديثة. أيضا من أبرز البلدان الخليجية المنافسة لمواكبة أحدث التكنولوجيات نذكر دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تفوقت على المملكة العربية السعودية في بعض إنجازاتها الرقمية والتي أصبحت بدورها تستغل تلك التكنولوجيات بشكل متصاعد ومتزايد في جميع إداراتها الحكومية وزادت في تحفيز المستثمرين المحليين والأجانب من أجل إنشاء مشاريع رقمية عملاقة ذات مردودية عالية.

أما الحكومة الإلكترونية السعودية فقد وضعت أولوية مطلقة لرقمنة جميع خدماتها الإدارية انطلاقا من مرحلة صفر ورقة بالإدارات العمومية إلى رقمنة جميع الخدمات للمواطنين عن بعد والانطلاق في تنفيذ مشروع إرساء آخر جيل تكنولوجي في التسيير الإداري في جميع مؤسساتها مع توفير قاعدة بيانات رقمية ضخمة ورقمنة أرشيفها الإداري.

في الختام إنّ التحكم في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تعتبر اليوم القاعدة الأساسية من أجل تنشيط الاقتصادات الوطنية، بحيث أصبحت مؤخرا تحتل المراتب الأولى عالميا من حيث المساهمة في المبادلات التجارية الدولية وتحويل الأموال الأجنبية خاصة بالدولار واليورو. فتلك التكنولوجيات تعتبر اليوم مصدر تراكم حقيقي للثروة الوطنية إذا استغلت بشكل إيجابي في مجال "الصناعات الإلكترونية والخدمات الرقمية" مع تشجيع الشبان لإنشاء مشاريع صغيرة في ذلك المجال أو مخابر بحث وابتكار وتطوير في جزئياتها. فالعولمة الرقمية ساهمت في دمج الاقتصاد الدولي في اقتصاد موحّد بحيث زادت نسبة الانفتاح التجاري والتنظيم المالي لتلك الاقتصادات الصاعدة. وأيضا ساهمت في تحرير الأسواق والأسعار في سوق عالمية واحدة متجاوزة بذلك الحدود التقليدية لتشكل حديثا حدودا

افتراضية موحدة مما ساهم ذلك في إنعاش خزينتها المالية العمومية وتنشط مبادلاتها التجارية.

كما أن بروز العديد من المشاريع الرقمية على غرار المحلات التجارية الإلكترونية، التسويق الإلكتروني، الأسواق المالية الافتراضية، بنوك تحويل العملات، المدارس الرقمية، المعاهد والجامعات الخاصة الافتراضية، التطبيقات والبرمجيات الحديثة، تعتبر في مجملها ثروة وطنية تساهم بشكل إيجابي في تراكم الناتج القومي الخام الحقيقي، مما يجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتخلق بدورها العديد من فرص العمل والابتكار لبعث مشاريع رقمية.

إنّ التكنولوجيات الحديثة لها تأثيرات مباشرة على نسبة النمو الاقتصادي بحيث تجعلها جزءا لا يتجزأ من الثروة الوطنية والتي تكون في محور ترابطي مع تراكم ثروة الموارد البشرية والتقنية والعمومية. فالنمو الاقتصادي لتلك البلدان ذات الاقتصاد الصاعد يتشكل على قاعدة نسق إيجابي. فكلّما تقلصت الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة وكلما زادت قدرتها التنافسية دوليا في ذلك المجال الحيوي زادت نسبة استثماراتها وصادراتها لبقية دول العالم. فرهان المملكة العربية السعودية لسنة 2030 يتمثل بالأساس في مواكبة هذه المتغيرات التكنولوجية عن كثب والتطوير المستمر لخدماتها الإدارية وخاصة منها إرساء القاعدة الأساسية للرقمنة المحلية طبقا للمواصفات العالمية حتى تكون دائما المملكة العربية السعودية في المراتب الأولي ضمن التصنيفات الأممية في مجال مسح مستقبل الحكومة الإلكترونية ومؤشر نضوجها على الصعيد الدولي وحتى تكون نموذجا إقليميا يحتذى به.

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

ميزانية الكويت للعام المالي 2025-2026 بعجز 20.5 مليار دولار

وافق مجلس الوزراء الكويتي على ميزانية العام المالي 2025 2026- الذي يبدأ مطلع أبريل المقبل بعجز متوقع نحو 6.306 مليار دينار (20.5 مليار دولار).

وتبلغ الإيرادات المتوقعة في ميزانية الكويت للعام المالي المقبل نحو 18.231 مليار دينار (59.2 مليار دولار)، فيما تبلغ المصاريف 24.53 مليار دينار (79.7 مليار دولار).

واطلع مجلس الوزراء على مشاريع مراسيم بقوانين حول ربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للسنة المالية 2025/2026.

الصين تفرض رسوما جمركية بين 10 – 15 في المئة على واردات أميركية

فرضت الصين رسوما جمركية بنسبة 15 في المئة على وارداتها من الفحم والغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة، بعدما فرضت واشنطن رسوما بنسبة 10 في المئة على البضائع الصينية.

وأعلنت وزارة المال الصينية أنها ستفرض رسوما جمركية بنسبة 10 في المئة على وارداتها من النفط الخام والآلات الزراعية والمركبات الكبيرة والشاحنات الصغيرة من الولايات المتحدة.

وحذّرت بكين من أن الرسوم الجمركية الجديدة هي بمثابة رد على "زيادة الرسوم الجمركية الأحادية الجانب" التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد شركاء تجاريين رئيسيين لها، حيث ستواجه البضائع المستوردة من الصين تعرفة إضافية بنسبة 10 في المئة بالإضافة إلى الرسوم المفروضة عليها أصلا.

68 مليون سائح لدول الخليج في 2023

بلغ عدد السياح الدوليين الذين زاروا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنهاية عام 2023 نحو 68.1 مليون سائح دولي بارتفاع نسبته 42.8 في المئة مقارنة بعام 2019، وذلك وفق ما أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2024.

وبحسب البيانات حققت دول المجلس ما نسبته 52.9 في المئة من الهدف الاستراتيجي الأول من الاستراتيجية السياحية المشتركة 2023 – 2030، والمتعلق بزيادة عدد الرحلات الوافدة تدريجياً للوصول إلى 128.7 مليون سائح. وارتفع إجمالي عائدات السياحة الدولية بنسبة 28.2 فيالمئة بنهاية 2023 مقارنة بعام 2019 ليبلغ 110.4 مليار دولار أمريكي، محققاً ما نسبته 58.7 في المئة من الهدف الاستراتيجي الثاني والمتمثل في زيادة إنفاق السائحين الدوليين تدريجياً ليصل إلى 188 مليار دولار أمريكي.

المغرب يحقق رقمًا قياسيًا في عائدات السياحة

كشفت وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب، عن وصول عائدات السياحة بالعملة الصعبة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 112 مليار درهم سنة 2024، مما يعكس زيادة ملحوظة بنسبة 43 في المئة مقارنة بعام 2019 وبـ 7 في المئة مقارنة بسنة 2023.

واستقبل المغرب17.4 مليون سائح، وبرزت هذه الدينامية في شهر ديسمبر 2024، حيث بلغت العائدات ما يقارب 8 مليار درهم، بزيادة نسبتها 11 في المئة مقارنة بالفترة نفسها في 2023.

وتؤكد هذه العائدات الجاذبية المتزايدة للمغرب وقدرته على جذب

زوار متنوعين، كما يتضح ذلك في الزيادة المهمة في عدد الوافدين خلال سنة 2024، والتي بلغت نسبتها 20 في المئة.

705 مليارات دولار إيرادات سوق الرقائق المتوقعة عالمياً في 2025

كشفت نتائج شركة "جارتنر" عن أنّ إيرادات أشباه الموصلات على الصعيد العالمي وصلت خلال 2024 إلى 626 مليار دولار بنمو 18.1 في المئة بالمقارنة مع عام 2023. بينما يتوقع أن تصل إلى 705 مليارات دولار خلال 2025.

ووصلت إيرادات أشباه موصلات مراكز البيانات إلى 112 مليار دولار عام 2024، مرتفعة عن الرقم السابق 64.8 مليار دولار أمريكي المسجّل عام 2023.

وأثر الأداء الإيجابي لكامل السوق على ترتيب عدد من مزودي أشباه الموصلات، إذ شهد 11 مزوداً منهم معدل نمو مكون من

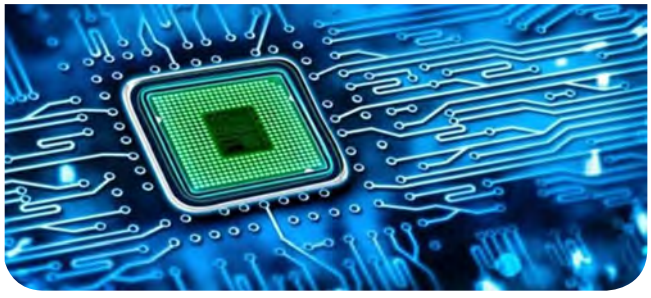

خانتين، فيما سجل 8 فقط من أول 25 مزوداً لأشباه الموصلات انخفاضاً في الإيرادات في عام 2024.

الإيكونوميست: قيمة العملات العربية الحقيقية أعلى من المتداول

أظهر مؤشر "بيغ ماك" الصادر عن صحيفة "الإيكونوميست"، أنّ قيمة عدد من عملات الدول العربية أعلى من سعرها الحالي، وفي مقدمها مصر ولبنان ودول الخليج، رغم قوة عملاتها مقابل الدولار.

وبيّن التقرير أنه ورغم أن الدينار الكويتي بين أقوى العملات مقابل الدولار، لكنّ سعره الحقيقي أعلى من سعره المتداول بنحو 21.5 في المئة، وكذلك الدرهم الإماراتي بنحو 15.4 في المئة، وأيضاً سعر الريال السعودي أعلى من قيمته الحالية بنحو 12.5 في المئة.

وكشف التقرير عن أنّ القيمة الحقيقية للجنيه المصري مقابل الدولار أعلى بنحو 53.6 في المئة عن سعره الحالي البالغ نحو 50.3 جنيه للدولار، أي في حدود 23.34 جنيه للدولار. وبلغت الفجوة بين السعرين الحقيقي والرسمي في الأردن نحو 39.1 في المئة، وسلطنة عُمان نحو 31.4 في المئة، وقطر نحو 28.8 في المئة، والبحرين نحو 22.1 في المئة. ووفق المؤشر فإن أضعف عملة في العالم وهي الليرة اللبنانية، قيمتها الحقيقية أعلى بنحو 7.4 في المئة عن سعرها الحالي.

السياحة في تركيا تسجل رقما قياسيا بـ61 مليار دولار عام 2024

وصلت عائدات السياحة في تركيا إلى مستوى قياسي عام 2024، ببلوغها 61 مليار و103 ملايين و419 ألف دولار.

وحطمت عائدات السياحة عام 2024 رقما قياسيا، حيث ارتفعت بنسبة 8.3 في المئة مقارنة بالعام السابق، لتصل إلى 61 مليار و103 ملايين و419 ألف دولار. وأظهرت المعطيات أن متوسط الإنفاق اليومي للسائح الواحد بلغ 97 دولارا. وانخفض الإنفاق السياحي خلال العام الماضي 8.2 في المئة مقارنة بعام 2023، ليهبط إلى 7 مليارات و741 مليون وألفي دولار. وكانت عائدات السياحة التركية قد بلغت 56 مليار دولار خلال العام 2023.

هواوي تسجل ثاني أكبر إيرادات في تاريخها عام 2024

ارتفعت إيرادات "هواوي" الصينية بأكبر وتيرة منذ 2016 العام الماضي، إذ زادت بنحو 22 في المئة، مما يشكل مزيداً من التهديد على حصة الأميركية آبل. وارتفعت الإيرادات عند مستويات 860 مليار يوان (118.2 مليار دولار) في 2024، وذلك في أكبر زيادة للإيرادات منذ الارتفاع المسجل في 2016 بنحو 32 في المئة. وكانت إيرادات هواوي العام الماضي هي ثاني أعلى إيرادات تحققها الشركة على الإطلاق، إذ كان عام 2020 صاحب المستوى القياسي بواقع 891 مليار يوان.

ومنذ عام 2019، قيّدت أميركا قدرة الشركة الصينية على الوصول إلى التكنولوجيا من الموردين الأميركيين، على مستوى رقائق الجيل الخامس المتطورة، والأنظمة التشغيلية لـ "أندرويد" من غوغل. ونتيجة لهذه القيود، ارتفعت إيرادات هواوي بالكاد في 2020، وتراجعت بنسبة 29 في المئة في 2021.

دبي ضمن الـ10 الكبار في مؤشر قوة المدن العالمي 2024

حافظت دبي على صدارتها الإقليمية في مؤشر "قوة المدن العالمية 2024" الصادر عن معهد الاستراتيجيات الحضرية بمؤسسة "موري مومورياال" اليابانية. بينما احتلت المركز الثامن عالميًا، لتكون بذلك أول مدينة من الشرق الأوسط تدخل قائمة العشر الأوائل.

ووفقًا للمؤشر، نجحت دبي في الحفاظ على موقعها ضمن أفضل 10 مدن عالميًا للعام الثاني على التوالي. في حين ضم المؤشر مدينة عربية أخرى إلى جانب دبي، وهي القاهرة، التي احتلت المرتبة 46 عالميًا.

وأكد ولي عهد دبي ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، أن قوة المدن لا تقاس بمساحتها أو عدد سكانها، بل برؤيتها وطموحها وقدرتها على تقديم نموذج مُلهِم للعالم، موضحا "نحن في دبي أقوياء ومثابرون ومبتكرون وصنّاع أمل ومستقبل".

إندونيسيا تحصل على عضوية كاملة في "بريكس"

أعلنت الحكومة البرازيلية عن انضمام إندونيسيا رسميا إلى مجموعة بريكس للاقتصادات الناشئة الكبرى كعضو كامل العضوية. وكانت مجموعة بريكس تضم في البداية البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، لكنها توسعت وضمت دولا أخرى هي مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات.

وكانت إندونيسيا، وهي رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان، أعلنت عن رغبتها في الانضمام إلى المجموعة في إطار الجهود الرامية إلى دعم الدول الناشئة.

وبينت الحكومة البرازيلية أنّ إندونيسيا تتشارك مع الأعضاء

الآخرين بالمجموعة في دعم إصلاح مؤسسات الحكم العالمية، وتسهم بصورة إيجابية في تعزيز التعاون في نصف الكرة الأرضية الجنوبي.

شيخوخة السكان تشعل المنافسة بين الشركات اليابانية لجذب الكفاءات الشابة

تواجه الشركات اليابانية تحديات غير مسبوقة في استقطاب الكفاءات الشابة والاحتفاظ بها وسط أزمة نقص العمالة المزمنة الناتجة عن شيخوخة السكان في البلاد. وفي محاولة للتغلب على هذه التحديات، تتبنى شركات كبرى مثل "نيبون لايف" استراتيجيات مبتكرة، من بينها تقديم مزايا تنافسية وحوافز جذابة تهدف إلى تعزيز جاذبيتها للموظفين الشباب وتأمين استدامتها في سوق العمل شديد التنافسية.

ومع انخفاض معدل المواليد، من المتوقع أن يتراجع عدد السكان في سن العمل في اليابان بسرعة اعتبارًا من عام 2027، وفقًا لدراسة أجراها معهد "ريكروت ووركس" المستقل. وبحلول عام 2040، قد تواجه البلاد نقصًا يتجاوز 11 مليون عامل. وقد انخفض عدد العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عامًا

بنسبة36 في المئة خلال العقود الثلاثة الماضية ليصل إلى 4.7 مليون في عام 2023، وفقًا لبيانات وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات في اليابان.

"فيتش": الصكوك العالمية قد تتجاوز تريليون دولار في 2025

توقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني أن يتجاوز حجم الصكوك العالمية تريليون دولار عام 2025، مع استقرار الملف الائتماني الإجمالي الخاص بها.

ووفق الوكالة ستظل الصكوك جزءاً رئيسياً من أسواق رأس المال الديني في كثير من دول منظمة التعاون الإسلامي، وستظل أيضاً مهمة في الأسواق الناشئة؛ حيث مثلت 12 في المئة من إجمالي ديون الدولار الأميركي الصادرة في الأسواق الناشئة في عام 2024 (باستثناء الصين).

وتوقعت "فيتش" أن تكون بيئة التمويل العامة مواتية، مع ترجيح

خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة إلى 3.5 في المائة بحلول الربع الأخير من عام 2025. ومع ذلك، قد تؤثر الملفات الائتمانية للجهات المصدرة على إمكانية الوصول إلى السوق.

"مستقبل الوظائف 2025".. 78 مليون فرصة عمل جديدة بحلول 2030

كشف تقرير "مستقبل الوظائف 2025"، الذي نشره "المنتدى الاقتصادي العالمي"، عن أنّ الاضطراب سيصيب 22 في المئة من الوظائف بحلول عام 2030، حيث سيتم خلق170 مليون وظيفة جديدة، في حين ستلغى 92 مليون وظيفة، مما يؤدي إلى زيادة صافية قدرها 78 مليون وظيفة.

ويعتبر التقدم التكنولوجي، والتحولات الديموغرافية، والتوترات الجيو – اقتصادية، والضغوط الاقتصادية من المحركات الرئيسة التي تدفع هذه التغيرات، مما يعيد تشكيل الصناعات والمهن على مستوى العالم. وكشف التقرير أن فجوة المهارات تظل أكبر عائق أمام تحول الأعمال التجارية، حيث يُتوقع أن تتغير 40 في المئة من المهارات المطلوبة في الوظائف. ومن المتوقع أن يشهد الطلب على مهارات التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات

الكبيرة، والأمن السيبراني نمواً سريعاً، لكن المهارات الإنسانية، مثل التفكير الإبداعي، والمرونة، والقدرة على التكيف ستظل حاسمة. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد الأدوار الأمامية والقطاعات الأساسية، مثل الرعاية والتعليم، أكبر نمو في الوظائف بحلول عام 2030.

مجلس النواب الأردني يقر الموازنة العامة لعام 2025 بعجز يتجاوز 3 مليارات دولار

أقر مجلس النواب الأردني، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، بعجز مالي يُقدر بنحو 2.258 مليار دينار (3.18 مليارات دولار).

وقدّر مشروع الموازنة الإيرادات العامة بقرابة 10.233 مليارات دينار (14.43 مليار دولار)، منها 9.498 مليارات دينار (13.39 مليار دولار) إيرادات محلية، و734 مليون دينار منحًا خارجية (1.03 مليار دولار). وبُني مشروع الموازنة العامة على فرضية أن الاقتصاد الوطني سيحقق نموًّا حقيقيًّا بنسبة 2.5 في المئة، ونموًّا اسميًّا بنسبة 4.9 في المئة، مع الحفاظ على معدلات تضخم معتدلة، مما سيسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

وتضمن المشروع أيضًا تخفيض العجز الأولي لعام 2025 إلى 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة2.9 في المئة عام 2024.

اقتصاد الهند سيتجاوز 10 تريليونات دولار

كشف رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال المهرجان الوطني الـ 25 للشباب في نيودلهي، عن تجاوز اقتصاد الهند حاجز 10 تريليونات دولار بنهاية العقد القادم.

وقال مودي إنّ "أمامنا فترة ذهبية مدتها 25 عامًا"، داعيًا شباب الهند إلى "المساعدة في تحويل الدولة الواقعة في جنوب آسيا إلى دولة متقدمة بحلول عام 2047". وأكد مودي أن الهند ستحقق هدف خلط الإيثانول بالبنزين بنسبة 20 في المئة قبل الموعد المحدد في 2030.

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بنسبة 6.4 في المئة في العام المالي 2025، وهي أبطأ وتيرة منذ جائحة كورونا.

صندوق النقد الدولي يحذر: رسوم ترمب ستدفع أسعار الفائدة للارتفاع عالمياً

حذَّر صندوق النقد الدولي من أن التوترات المحيطة بتهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية تجارية، سوف تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض على المدى الطويل ومن شأنها أن تزيد من الضغوط التي يواجهها الاقتصاد العالمي في عام 2025.

ونوهت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا إلى أنّ "السياسة الاقتصادية العالمية تواجه قدراً كبيراً من عدم اليقين في عام 2025، خصوصا في ما يتعلق بالسياسة التجارية لأكبر اقتصاد في العالم"، لافتة إلى أنّه "يتم التعبير عن حالة عدم اليقين هذه في الواقع على الصعيد العالمي من خلال ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل".

وهدد دونالد ترمب بتطبيق رسوم جمركية باهظة على الواردات إلى الولايات المتحدة من شركائها التجاريين، بما في ذلك فرض رسوم جمركية شاملة بنسبة 20 في المئة على جميع السلع.

تحولات سوق العمل التونسي تؤثر على 22 في المئة من الوظائف بحلول 2030

أظهر تقرير "مستقبل الوظائف 2025"، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أنّ تحول سوق العمل سيؤثر على 22 في المئة من الوظائف في تونس بحلول عام 2030. في حين أنّ معالجة عجز المهارات سيكون التحدّي الأهم أمام 80 في المئة من المؤسسات الاقتصادية.

وأظهرت نتائج التقرير من خلال الاستطلاع الذي أجراه المعهد العربي لرؤساء الشركات، باعتباره الشريك الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، حدوث تغييرات هيكلية في سوق العمل التونسية بنسبة 22 في المئة على مدى السنوات الخمس المقبلة، حيث سيتصدر المتخصصون في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي قائمة الوظائف ذات النمو المرتفع. وتتصدر الوظائف المرتبطة بالتكنولوجيا قائمة الوظائف سريعة النمو مقابل تراجع سريع في وظائف العمال اليدويين والمحاسبين، وذلك بسبب زيادة رقمنة العمليات الاقتصادية والتغيرات المتوقعة لاحتياجات السوق.

فرنسا تخفّض توقعات النمو إلى 0.9 في المئة في 2025

كشف رئيس الوزراء الفرنسي، فرنسوا بايرو، عن تخفيض الحكومة توقعاتها للنمو الاقتصادي لعام 2025 إلى 0.9 في المئة، بدلاً من 1.1 في المئة.

ولفت بايرو إلى أن ارتفاع مستوى الديون في فرنسا يعدّ أكبر مصدر قلق للحكومة، محذراً من أن هذه الديون تُشكِّل تهديداً للنموذج الاجتماعي الفرنسي. وقال إنّ هذا الدين هو سيف معلق فوق بلادنا ونموذجنا الاجتماعي. لدينا كثير من الأسباب للقلق، ولكن أبرزها هي ديوننا المفرطة.

وأشار إلى أن الحكومة تهدف إلى تحقيق عجز عام بنسبة 5.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2025. مؤكداً التزام الحكومة بهدف الوصول إلى عجز بنسبة 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2029.

6 تريليونات دولار ناتج محلي متوقع لدول الخليج في 2025

توقع أمين عام مجلس التعاون الخليجي، جاسم البديوي، وصول الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس الست، إلى 6 تريليونات دولار خلال عام 2025.

ونوّه البديوي خلال الجلسة الحوارية الخليجية التي أقيمت ضمن جلسات منتدى المال الآسيوي 2025 في هونغ كونغ، إلى أنّ "دول المجلس تتمتع بمكانة اقتصادية مهمة على مستوى العالم، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في عام 2023 نحو 2.1 تريليون دولار، ومن المتوقع أن يصل إلى 6 تريليونات دولار بحلول عام 2025".

وأوضح أنّ "إجمالي الأصول المالية السيادية في دول مجلس

التعاون بلغ نحو 3.2 تريليون دولار، مما يعادل 33 في المئة من إجمالي الأصول السيادية في العالم"، مشيراً إلى أنّ "إجمالي نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو 36.7 ألف دولار".

المنطقة العربية تستقطب 1655 مشروعا استثماريا في 2024

أظهر تقريرُ المؤسَّسة العربية لضمان الاستثمار عن نجاح 12 دولة عربية في استقطاب 1655 مشروعًا استثماريًا أجنبيًا جديدًا نفذتها 1591 شركة من عدة دول عربية وأجنبية بتكلفة بلغت نحو 63 مليار دولار خلال الفترة ما بين يناير (كانون الثاني) وأكتوبر (تشرين الأول) 2024.

وحلّت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول من حيث عدد المشاريع الواردة بعدد 1095 مشروعًا، بحصة 66 في المئة من الإجمالي العربي. فيما حلّت مصر في المركز الأوّل من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع، بقيمة تجاوزت 25.2 مليار دولار وبحصة 40 في المئة من الإجمالي العربي. بينما حلّت السعوديةُ ثانيًا على صعيد كافة المؤشرات بحصة 16 في المئة من عدد

المشاريع و22 في المئة من التكلفة الاستثمارية و16 في المئة من الوظائف المستحدثة.

وحلت المملكة المتحدة كأكبر مُستثمر في المِنطقة بعدد 248 مشروعًا، وبحصة بلغت نحو 15 في المئة من الإجمالي. فيما حلّت الولاياتُ المتحدةُ في المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة تجاوزت 9.5 مليار دولار، وبحصة 15 في المئة.

البنك الدولي يعدل توقعات النمو في الدول العربية

خفّض البنك الدولي توقعاته لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 3.4 في المئة في العام الحالي مقابل 3.8 في المئة توقعاته السابقة في أكتوبر الماضي. ورجح استمرار تعافي النمو إلى 4.15 في المئة في 2026.

وأرجع البنك خفض توقعاته إلى استمرار خفض الإنتاج من قبل كبار منتجي النفط. وبيّن أنّ المخاطر الرئيسية التي تهدد توقعات النمو في المنطقة تتمثل في الصراعات المسلحة، وزيادة حالة عدم اليقين السياسي، والتحولات العالمية غير المتوقعة في السياسات.

ونوّه إلى أنّ المخاطر الأخرى تشمل ارتفاع التضخم العالمي وما ينتج عنه من تشديد للظروف المالية العالمية، بجانب زيادة تواتر الحوادث المناخية.

توقعات بنمو الناتج المحلي القطري إلى 217 مليار دولار في 2025

توقعت مؤسسة "تريدنغ إيكونوميكس" للأبحاث قفزة نوعية للاقتصاد القطري خلال العام الجاري، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 217.05 مليار دولار في نهاية عام 2025، على أن يزيد إلى 221.82 مليار دولار عام 2026، وصولاً إلى 226.7 مليار دولار بحلول عام 2027.

وتوقع وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري أن يتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي خلال السنوات حتى عام 2030 نحو 4 في المئة سنوياً، لافتاً إلى أنّ "هذه النسب تعدّ عالية وضمن الأفضل في العالم، وتعكس استدامة نمو الاقتصاد القطري".

ونما الناتج المحلي الإجمالي لقطر بنسبة 1.7 في المئة عام 2024، والناتج غير الهيدروكربوني 1.9 في المئة. وبلغ نمو

الناتج الهيدروكربوني 1.4 في المئة. في حين من المتوقع أن يستقر التضخم عند مستوى 2 في المئة على المدى المتوسط، إذ بلغ 1.3 في المئة حتى سبتمبر/ أيلول الماضي.

عُمان تُحصن موازنتها من صدمات أسعار النفط

أقرّت سلطنة عمان موازنة عام 2025، وسط حرص الحكومة على تجنب صدمات النفط العالمية، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وضبط الأسعار لضمان استقرار الاقتصاد، وزيادة مخصصات الدعم الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجاً.

وخصصت الموازنة المعتمدة 40 في المئة من إجمالي الإنفاق للقطاعات الاجتماعية والأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، ما يعكس التزام الحكومة تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وقدّرت الميزانية العامة للدولة لعام 2025، الإيرادات بـ 11.18 مليار ريال (حوالي 29 مليار دولار). وتعتمد الإيرادات كثيراً على إيرادات

النفط بأكثر من 50 في المئة، والغاز بنحو 16 في المئة، إذ تشكل إيرادات النفط والغاز أكثر من 70 في المئة من إجمالي الإيرادات، فيما يقدر الإنفاق بحوالي 11.8 مليار ريال، بعجز مقدر بنحو 620 مليون ريال، ما يعادل 5.5 في المئة من إجمالي الإيرادات.

ترامب يقر مشروع "ستارغيت" للذكاء الاصطناعي بـ 500 مليار دولار

كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عن استثمار القطاع الخاص ما يصل إلى 500 مليار دولار لتمويل البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

وتخطط "أوبن إيه.آي" و"سوفت بنك" و"أوراكل" لمشروع مشترك مقره تكساس تحت اسم "ستارغيت"، وتعهدت بأن تستثمر فيه 100 مليار دولار في البداية ثم ما يصل إلى 500 مليار على مدى السنوات الأربع المقبلة. وارتفع الاستثمار في الذكاء الاصطناعي منذ أن أطلقت "أوبن إيه.آي" تطبيق "تشات جي.بي.تي" في 2022، إذ تسعى الشركات في مختلف القطاعات إلى دمج تلك

التقنية في منتجاتها وخدماتها.

قفزة غير مسبوقة في ثروات المليارديرات عام 2024

قفزت ثروات المليارديرات بشكل هائل عام 2024، حيث استفاد أغنى أغنياء العالم بشكل متزايد من الميراث والعلاقات القوية، وفقًا لأحدث تقرير سنوي عن عدم المساواة الصادر عن منظمة "أوكسفام".

وبحسب المنظمة العالمية فقد ارتفعت الثروة الإجمالية لأغنى أغنياء العالم من 13 تريليون دولار إلى 15 تريليون دولار خلال 12 شهرًا فقط، ما يمثل ثاني أكبر زيادة سنوية في ثروات المليارديرات منذ بدء تسجيل "أوكسفام". في المقابل، لم يتغير عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر تقريبًا منذ عام 1990، بحسب ما أظهر التقرير

استنادا إلى بيانات البنك الدولي.

ويمتلك أغنى 1 في المئة من سكان العالم نحو 45 في المئة من إجمالي الثروة، في حين يعيش 44 في المئة من البشر تحت خط الفقر الذي حدده البنك الدولي بـ6.85 دولار يوميًا.

الكويت تتوقع نموا اقتصاديا 2.6 في المئة في 2025

كشفت وزيرة المالية الكويتية، نورة الفصام، عن أنّ "عجلة التنمية في الكويت ستتحرك، حيث من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي في حدود 2.6 في المئة عام 2025".

ولفتت الوزيرة الفصام إلى "أننا متفائلون في الكويت بالمستقبل القريب مع تزايد الإنفاق الرأسمالي، حيث نسعى إلى لتنويع الاقتصاد وإجراء إصلاحات مالية واقتصادية جادة لتحقيق اقتصاد مرن ومستدام".

ونوّهت إلى أنّ "الكويت تركّز على جذب الاستثمارات في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والسياحة والتكنولوجيا، وتطمح

لزيادة نسبة الإيرادات غير النفطية إلى 10 في المئة في البداية، مع الأمل في الوصول إلى نسب أعلى مثل دول الخليج الأخرى".

تأسيس أول مجلس أعمال سعودي - فلسطيني

كشف رئيس اتحاد الغرف السعودية، حسن بن معجب الحويزي عقب لقاءه السفير الفلسطيني مازن غنيم في الرياض عن الاتفاق على تأسيس أول مجلس أعمال سعودي – فلسطيني؛ في خطوة تهدف لرفع حجم التبادلات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

ولفت الحويزي إلى أنّ "القطاع الخاص يواكب توجهات القيادة في دعم الشعب الفلسطيني، وتمكين أصحاب الأعمال الفلسطينيين من الاستثمار بالمملكة، وتسويق المنتجات والصناعات الفلسطينية في الأسواق السعودية". وأكد "دعم الاتحاد لإقامة معارض ومؤتمرات للتسويق، والتعريف بمنتجات فلسطين بمشاركة الغرف التجارية بالسعودية".

من جهته، أوضح غنيم أنّ "اللقاء أقرّ خطوات عملية لتعزيز التعاون التجاري، بينها ترتيب لقاءات وزيارات بين المستثمرين من البلدين، وإقامة معرض للمنتجات الفلسطينية في المملكة، وتشكيل لجان مختصة من الجانبين لإنجاز المستهدفات المأمولة".

5.6 تريليون دولار الإنفاق العالمي المتوقع على تكنولوجيا المعلومات 2025

أظهرت أحدث توقعات "جارتنر للأبحاث" عن أنّ الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات سيصل إلى 5.61 تريليون دولار عام 2025، أي بزيادة بنسبة 9.8 في المئة بالمقارنة مع عام 2024. وستشهد قطاعات مثل أنظمة مراكز البيانات والأجهزة والبرمجيات معدل نمو مكوناً من خانتين خلال عام 2025، ويعود ذلك في قسم كبير منه إلى تحديثات الأجهزة والمعدات لتتلاءم مع الذكاء الاصطناعي التوليدي. لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه المجالات التي ستشهد تحديثات لن تتميز وظيفياً عن غيرها حتى مع الأجهزة الجديدة.

1.4 تريليون دولار الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في 2024

أظهر أحدث تقرير لرصد اتجاهات الاستثمار العالمي الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ارتفاع الاستثمار الأجنبي العالمي عام 2024، بنسبة 11 في المئة إلى ما يقدر بنحو 1.4 تريليون دولار. بينما انخفض بنسبة 8 في المئة عند استبعاد التدفقات عبر اقتصادات القنوات الأوروبية، والتي غالباً ما تعمل كنقطة تحويل للاستثمارات قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية، مما يعكس عالماً يتصارع مع ديناميكيات اقتصادية متغيرة وعدم يقين مستمر.

وبحسب التقرير، انخفضت إعلانات المشاريع الجديدة بشكل عام بنسبة 8 في المئة من حيث العدد و7 في المئة من حيث القيمة في عام 2024. ومع ذلك، فإنّه مع إجمالي نفقات رأسمال المشروع عند 1.3 تريليون دولار، لا تزال قيمة المشاريع المعلنة هي ثاني أعلى قيمة مسجلة على الإطلاق، مدعومة بعدد كبير من المشاريع الضخمة.

نمو اقتصاد كوريا الجنوبية يتباطأ إلى 2% في 2024

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي الكوري الجنوبي، تسجيل الاقتصاد نموًا أضعف من المتوقع خلال عام 2024، وسط تباطؤ نمو الصادرات وتراجع الطلب المحلي والأزمة السياسية.

وأظهرت البيانات الأولية الصادرة عن بنك كوريا المركزي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقياس رئيسي للنمو الاقتصادي) نما بنسبة 2 في المئة فقط في العام الماضي.

وكانت التوقعات السابقة للبنك المركزي تشير إلى نمو بنسبة 2.2 في المئة، مما يعني أن الأداء الاقتصادي جاء أقل من المتوقع، رغم التحسن مقارنة بنمو بلغ 1.4 في المئة عام 2023. وفي الربع الرابع من عام 2024، حقق الاقتصاد الكوري الجنوبي نموًا بنسبة 0.1 في المئة فقط على أساس ربع سنوي.

الاقتصاد الرقمي سيتجاوز 24 تريليون دولار في 2025

أشارت الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي ديمة اليحيى، إلى أنّ "تقرير المنظمة الذي يرصد التوجهات المستقبلية للاقتصاد الرقمي، توقع أن يتجاوز نمو هذا القطاع خلال العام الحالي 24 تريليون دولار، أي ثلاثة أضعاف النمو في الاقتصاد التقليدي ونحو 21 في المئة من المحتوى الإجمالي العالمي".

ولفتت إلى أنه "على الرغم من هذه الأرقام المبهرة، تظل الفجوة الرقمية تتسع بشكل كبير، حيث يوجد 2.7 مليار شخص لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت".

وأكدت أنّ "هذا التحول السريع يساهم في تحسين جودة الحياة وإدارة

الأعمال، إلا أن هناك قلقًا من أن الاستثمارات قد تتركز في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والصين، مما يزيد من الفجوة الرقمية والذكاء الاصطناعي بين الدول المتقدمة والنامية".

"فيتش" تتوقع نموا 3.9 في المئة للاقتصاد المصري

توقعت شركة الأبحاث "فيتش سوليوشنز" نمو الاقتصاد المصري بنسبة 3.9 في المئة، ما يُعد تسارعًا مقارنة بنمو 2.4 في المئة خلال العام المالي الماضي، نتيجة لتحسّن البيئة الاقتصادية وارتفاع الاستهلاك.

وتوقعت "فيتش" أن يتم تداول الجنيه المصري بين حوالي 50 و55 جنيهًا مقابل الدولار الأميركي عام 2025، وأن يظل الضغط على العملة قائمًا خلال الربع الأول من عام 2025 بسبب استحقاق أذون الخزانة، إضافة إلى قوة الدولار الأميركي وعدم اليقين بشأن سياسات إدارة ترامب.

وتوقعت استقرار ضغوط التضخم خلال العام الحالي عند متوسط 16.8 في المئة على اساس سنوي مقارنة مع متوسطة 28.3 في

المئة العام الماضي، ما يسمح للبنك المركزي بتيسير السياسات النقدية ودعم النمو.

ديون الحكومات تثير القلق.. 130 تريليون دولار بحلول 2028!

توقع معهد التمويل الدولي أن تصل ديون الحكومات بحلول 2028، إلى 130 تريليون دولار بنمو 35 في المئة عن مستوياتها نهاية العام الماضي. وسوف تكون إصدارات الديون الأميركية أكبر مُحرك للديون الحكومية في العالم، بجانب إصدار السندات في الأسواق العالمية.

وستأتي حوالي 20 في المئة من الزيادة المتوقعة في الديون من الولايات المتحدة، حيث تتوقع أحدث تقديرات مكتب الميزانية بالكونغرس (CBO) أن يرتفع الدين الحكومي الفيدرالي الأمريكي من 98 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024 إلى أكثر من 105 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2028، قبل

أن يتجاوز أعلى مستوى له على الإطلاق البالغ106 في المئة والذي سجله عقب الحرب العالمية الثانية، بحلول عام 2029.

"ميتا" تستثمر 65 مليار دولار في الذكاء الاصطناعي في 2025

تعتزم شركة ميتا (فيسبوك، وإنستغرام) استثمار ما يصل إلى 65 مليار دولار هذا العام، أي 50 في المئة أكثر مما استثمرته عام 2024؛ لتعزيز مكانتها في السباق بمجال الذكاء الاصطناعي.

ونوّه رئيس "ميتا" مارك زوكربرغ، إلى أنّ "هذا العام سيكون أساسياً للذكاء الاصطناعي. وأتطلع في سنة 2025 إلى أن يكون (ميتا إيه آي)، مساعد الذكاء الاصطناعي الرئيسي الذي يخدم أكثر من مليار شخص، وأن يصبح (لاما 4)، النموذج المتطور الرئيسي، وأن ننشئ مهندساً قائماً على الذكاء الاصطناعي يسهم بشكل متزايد في جهودنا بالبحث والتطوير".

وكشف عن أنّه سيتم استخدام بين 60 و65 مليار دولار لتوسيع

الفرق المخصصة للتكنولوجيا بشكل كبير، ولإنشاء البنية التحتية اللازمة.

فيصل بن عبد الله الرواس:
التزام غرفة تجارة وصناعة عُمان بتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص العماني والهندي

نظّمت غرفة تجارة وصناعة عُمان، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، منتدى الأعمال العُماني الهندي، بهدف بناء جسور تعاون مستدامة تعتمد على الشراكة الفعلية والابتكار، من خلال الاستفادة من نقاط القوة في اقتصاد البلدين، وفتح آفاق واسعة لفرص استثمارية مثمرة ومشروعات مشتركة بين الشركات العُمانية والهندية.

وركّز المنتدى على عدد من القطاعات الاقتصادية، مثل الكيماويات، والإلكترونيات الطاقة، والهندسة، والتصنيع، والبناء، وخدمات واستشارات تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والطاقة الشمسية، والصحة، والزراعة، والأمن الغذائي، والبنية الأساسية، ومياه الصرف الصحي، والسياحة والفن والثقافة، والسلع الاستهلاكية الكهربائية المعمرة.

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان فيصل بن عبد الله الروّاس، على "أهمية منتدى الأعمال العُماني الهندي كونه منصة استراتيجية تجمع قادة الأعمال والمستثمرين من سلطنة عُمان والهند، ويفتح آفاقاً جديدة للنمو والتطوير وتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين".

ولفت إلى "الدور المحوري الذي يلعبه مجلس الأعمال العُماني الهندي المشترك في تقوية العلاقات الاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند"، مشيراً إلى أن "المجلس أسهم في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، من خلال عدد من الفعاليات

والمؤتمرات والبعثات التجارية".

وأوضح رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية هارشا فاردهان أغاروال، أنّ "هناك فرصاً استثمارية في عدد من القطاعات الاقتصادية بسلطنة عُمان وجمهورية الهند". مشيراً إلى أنّ "المنتدى يُعد خطوة صحيحة لتوسيع التعاون الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين".

من جانبه، نوّه عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان الدكتور عبد الله بن مسعود الحارثي، إلى أنّ "العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت نموّاً متسارعاً في السنوات الأخيرة؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 5 مليارات و85 مليون دولار، بنهاية أكتوبر 2024".

أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم يحقق عوائد بـ 222 مليار دولار في 2024

حقق الصندوق التقاعدي الحكومي في النرويج، الذي تم إنشاؤه لحماية أجيال المستقبل بناء على ثروة البلاد النفطية، ويعد أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، عائدا يعادل نحو 222 مليار دولار في عام 2024. ووفق البنك المركزي النرويجي، الذي يتولى رعاية صندوق الثروة السيادية من خلال ذراع إدارة الاستثمار، فقد حقق الصندوق التقاعدي الحكومي نحو 2.51 تريليون كرونة نرويجية، بزيادة نسبتها 13 في المئة. وفي نهاية العام، بلغت قيمة الصندوق نحو 19.74 تريليون كرونة. وحقق الصندوق عوائد جيدة جدا خلال عام 2024، نتيجة لسوق الأسهم القوية للغاية، حيث حققت أسهم التكنولوجيا الأميركية، على وجه الخصوص، أداء رائعا جدا.

"علي بابا" تطلق نموذجاً جديداً للذكاء الاصطناعي يتفوق على "ديب سيك"

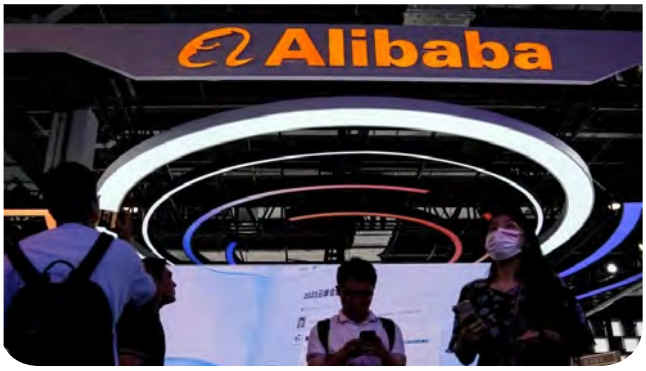

أطلقت شركة التكنولوجيا الصينية علي بابا، نسخة جديدة من نموذج الذكاء الاصطناعي «Qwen 2.5» والذي بحسب الشركة يتفوق على «DeepSeek-V3» الذي نال استحسانًا كبيرًا.

وأدى إصدار مساعد الذكاء الاصطناعي من «ديب سيك»، الذي يعمل بنموذج DeepSeek-V3، بالإضافة إلى إصدار 20 يناير لنموذج R1، إلى صدمة داخل وادي السيليكون وتسبب في انخفاض أسهم التكنولوجيا، حيث دفعت تكاليف التطوير والاستخدام المنخفضة للشركة الناشئة الصينية المستثمرين إلى التشكيك في خطط الإنفاق الضخمة من قبل شركات الذكاء الاصطناعي الرائدة في الولايات المتحدة.

كذلك أصدرت شركة «بايت دانس»، مالكة «تيك توك»، تحديثًا لنموذج الذكاء الاصطناعي الخاص بها، والذي بنظرها يتفوق على o1 من «أوبن إيه آي» المدعومة من «مايكروسوفت» في AIME.

8.4 تريليون درهم تجارة دول الخليج في 2033

توقعت دراسة جديدة لمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، أن تنمو التجارة العالمية بمعدل سنوي قدره 2.9 في المئة، حتى عام 2033.

وتكشف الدراسة عن الآفاق القوية لتجارة دول مجلس التعاون، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي حجم تجارتها إلى 2.3 تريليون دولار (8.4 تريليون درهم)، بحلول عام 2033، بدعم من التوسع الكبير عبر الممرات التجارية لدول المجلس.

وتُظهر الدراسة أن التجارة غير النفطية لدول المجلس، ستنمو بنسبة 3.5 في المئة سنوياً، مما يبرز الجهود الناجحة لدول الخليج في تنويع اقتصاداتها. وبينت الدراسة أن الموقع الاستراتيجي لدول المجلس، وتوسع بنيتها التحتية، يعززان قدرتها على استغلال الفرص الناشئة من تلك التحولات في تطوير ديناميكيات التجارة.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

ARAB ITALIAN BUSINESS FORUM – ROME

The Arab Italian Business Forum, organized by the team of the Joint Italian Arab Chamber of Commerce (JIACC), under the leadership of Chairman Pietro Paolo Rampino, took place in Rome on January 28th in the splendid archaeological setting of the Horti Sallustiani, headquarters of UnionCamere, with the presence of the Secretary General of the League of Arab States, H.E. Ahmed Aboul Gheit.

The fourth edition of the event, held under the patronage of the Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation, the Ministry of Industry and Made in Italy, the ITA (Italian Trade Agency), the National Association of Builders (ANCE), UnionCamere, the Arab League, the Union of Arab Chambers (UAC), and Promos, aimed to promote and strengthen economic and industrial ties between Italy and the Arab world.

The event unfolded through a two-sides approach: on one side, a series of conferences featuring prominent speakers who brought new perspectives; on the other, a networking phase designed to facilitate meetings between companies and/or chambers of commerce, promoting the creation of new collaborations.

The realization of the event was made possible with the support of key sponsors, including Intesa Sanpaolo, Federterziario, Mapei, RHN Advocates G Legal Consultation, Italsistemi, and Almaviva. Additional support came from the media partner Il Sole 24 Ore, esteemed board members of

the Chamber, and numerous Arab chambers of commerce.

"The Arab world is a huge area, stretching from North Africa to the Gulf Countries, with which Italy has excellent relations. It is a market of great interest for Italian businesses, not only for the growing opportunities in the export sector but also for strategic collaborations with rapidly growing economies eager to strengthen ties with our Country. Currently, our exports to the region are driven by machine tools, machinery for metalworking, and textile products," stated Andrea Prete, Chairman of UnionCamere, in his opening speech at the Forum.

The topics discussed during the Arab Italian Business Forum ranged from the impact of the Mattei Plan and collaborations between Italy and North Africa, to business opportunities with Saudi Arabia, and the prospects for developing relations between Italy and Libya. A particular focus was given to Islamic finance, the growth of exports through internationalization and foreign direct investments (FDI), concluding with a sector that is constantly growing in the Arab world, where Italy plays an outstanding role: tourism.

Among the speakers, the Secretary General of the Arab League, H.E. Ahmed Aboul Gheit, expressed his enthusiasm for the strong relationship between Italy and the Arab world, highlighting the historical and cultural significance of the bond between our country and the MENA region. This strong interest was reflected in the presence of over 300 participants, including more than 130 from 1G Arab countries, and more than 200 online participants.

Lorenzo Ortona, Deputy Coordinator of the Mattei Plan for Africa Implementation at Palazzo Chigi, emphasized the key role of collaboration between Arab and Middle Eastern countries in implementing the Plan, highlighting its incremental approach and extension to various strategic sectors. The Mattei Plan aims to create genuine partnerships between Italy and African countries, fostering the transfer of know-how and creating business opportunities in the sectors with the greatest development potential in each country. During the panel, Samir Majoul, President of UTICA and a board member of JIACC, reiterated the importance of collaboration between Tunisia and Italy, stating that by working together (#strongertogether, the JIACC's slogan), it is possible to generate wealth, create jobs for young people, and attract strategic investments.

The Guest Country of the event was Saudi Arabia, and it featured prominent speakers such as Abdulrahman Alanbar, General Manager of Strategic Partnerships for the Quality-of-Life Program; Eng. Nizar Y. Al Hariri, Minister Counsellor at the Saudi Ministry of Industry and Mineral Resources; and Basim K. Ibrahim from the Ministry of Investment. During this panel, Undersecretary for Foreign Affairs Maria Tripodi emphasized Riyadh's increasingly central role as an economic and commercial partner for Italy, reaffirming Italy's ambition to establish a privileged position in its relations with the Kingdom of Saudi Arabia. In turn, Othman Hakami, representative of the National Center for Industrial Development, presented the progress made under Vision 2030, highlighting the opportunities for Italian businesses. "We have made significant progress in recent years: the main idea behind Vision 2030 is to leverage previously unused resources and move away from an economy solely dependent on oil, aiming for a more diversified model. It is a complex process, structured in programs and phases that guide the implementation and development of new sectors. In this regard, Saudi Arabia offers extensive diversification and has established itself as one of the most important

financial hubs in the world," he stated.

In the panel dedicated to Islamic finance, high-profile speakers took part, including H.E. Shk Ebrahim Khalifa Al Khalifa, Chairman of the Board of Trustees of AAOIFI, and the Secretary General of the Union of Arab Banks, Wissam Fattouh, along with numerous representatives from Arab and/or Islamic financial institutions and banks. The discussion explored the role of Islamic finance as a tool for growth and internationalization for businesses,

highlighting how this model can promote investments and economic development between Italy and the Arab world. The panel also addressed the use of Islamic finance in Italy to access new funding streams and reach a broader network of commercial partners.

In the panel dedicated to AgriTech and food security, these were recognized as crucial topics of the Mattei Plan. UNIDO ITPO actively participated in the event with a speech by Andrea Carapellese, who emphasized the importance of addressing issues related to water supply, desertification, and soil fertility. The panel highlighted how these challenges can be tackled through technological innovation developed by the private sector, supported by strategic government decisions and the vital role of international organizations. The adoption of advanced technologies, such as smart irrigation, sustainable water resource management, and the enhancement of agricultural land, was identified as the key to improving productivity and ensuring long-term food security

Finally, in the panel dedicated to tourism and entertainment, Tunisia, Algeria, Egypt, and Italy discussed with their key representatives how tourism is a fundamental resource to focus on for economic development. Participants shared ideas, strategies, and aspirations on how the sector can be enhanced and strengthened through mutual collaborations. Among the speakers were Marina Lalli, President of Federturismo, and Edoardo Colombo, President of Turism.AI, who emphasized the importance of integrating artificial intelligence (AI) into the tourism sector to optimize customer experience and resource management. A significant contribution also came from Abdelouhab Boulefkha, Chairman of the National Federation of Hospitality and Tourism in Algeria, who discussed the growth opportunities in tourism in his country, and from Hoda Galal Yassa, President of Arab Businesswomen Investors and representative of Egypt in the BRICS Alliance, who concluded the panel, highlighting the potential of tourism as a driver of development and investment opportunities for the future.

Within the Forum, the Joint Italian Arab Chamber of Commerce signed two important Memoranda of Understanding (MoUs): the first with the Arab Federation for Digital Economy, and the second with BTM Srl, reaffirming its commitment to strengthening international collaborations.

The first MoU was signed by Dr. Abdullah Al Darmaki, Vice Secretary of the Arab Federation for Digital Economy, who delivered a speech focused on the Arab Food Market Initiative, one of the most significant strategic initiatives launched by the Federation to improve Arab integration in the field of food security. This Memorandum with the Joint Italian Arab Chamber of Commerce aims to strengthen cooperation between the two parties and encourage Italian companies to join the Arab Food Market platform, an initiative that supports efforts toward achieving food security and

enhancing commercial ties between Italy and Arab countries. The project seeks to create a collaborative network that fosters innovation and development in the food sector, ensuring sustainability and improving efficiency in the food

supply and distribution system within the Arab region.

Furthermore, Dr. Nevio d'Arpa, legal representative of BTM Srl, signed the second Memorandum of Understanding (MoU) aimed at promoting cooperation in the tourism sector between Italy and Arab countries. This agreement specifically focuses on the participation of Arab tourism operators in events organized by BTM, such as the Business Tourism Management (BTM) project, with the goal of stimulating reciprocal tourism. The MoU outlines the exchange of information to improve tourism relations, the organization of joint events, and the creation of collaborative projects to foster synergy that can enrich and enhance the tourism offerings in both markets. The initiative aims to facilitate the flow of

A key support was provided by board members, both Italian and Arab, as well as by the Arab embassies in Italy, which contributed to making this exchange even more solid and tangible. The Joint Italian Arab Chamber of Commerce positions itself at the heart of this process, offering the necessary services to connect with the Middle Eastern market, promoting growth, internationalization, and the development of business opportunities between Italy and Arab countries.

With this commitment, the Chamber reaffirms its role as a facilitator and point of reference for businesses wishing to expand their reach and actively participate in the growing commercial integration between the two regions.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262